شرح

الطرفة في النحو

تصنيف العلامة

محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي

المتوفى سنة (٧٤٤) رحمه الله تعالى

أملاه فضيلة الشيخ

د. عبد الله الجاموس

التراث الذهبي
الرياض

مكتبة الإمام الذهبي
الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الَّذي أنزَل القرآنَ على عبدِه ليكونَ للعالمين نذيرًا، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أفصحِ العربِ لسانًا وأكملِهم بيانًا، المبعوثِ شاهدًا ومُبشِّرًا ونذيرًا.

أمَّا بعدُ؛ فهذا إملاءٌ على كتابِ «الطُّرْفةِ» لابنِ عبدِ الهادي، أَلقَيتُه في أربعةِ مجالسَ على بعضِ طُلَّابِ العلمِ في دورةٍ علميَّةٍ أقامها الإخوةُ في (مركزِ الخليلِ بنِ أحمدَ الفراهيديِّ)، تَوخَّيتُ فيه الاختصارَ مُراعاةً للوقتِ.

وقام بعضُ الإخوةِ مشكورينَ بتفريغِها وعرضِها عليَّ، فراجَعتُها مُراجَعةً سريعةً. ولعلَّ اللهَ ـ سبحانَه ـ يُيسِّرُ قريبًا إعطاءَها حقَّها في الشَّرحِ أكثرَ مِن ذلك.

وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا مُحمَّدٍ، وعلى آلِه، وصَحْبِه، وسلَّم.

المؤلف

ـ إمَّا مُختصَرًا للمبتدئِ الَّذي يريدُ القراءةَ في النَّحوِ.

ـ أو لتذكيرِ المُتعمِّقِينَ بالمسائلِ الأصولِ.

وعلى كلِّ الأحوالِ، ففائدتُها عظيمةٌ ـ إنْ شاء اللهُ تعالى.

وقبلَ أنْ أبدأَ، أَوَدُّ أنْ أذكرَ مُقدِّمتَينِ مُهِمَّتَينِ:

المُقدِّمةُ الأولى: النَّحوُ علمٌ قائمٌ على استقراءِ كلامِ العربِ؛ فإنَّ العربَ في الجاهليَّةِ كانوا يتكلَّمون الفصحى سليقةً، ولا يعرفون شيئًا اسمُه (النَّحوُ)، وإنَّما وُضِعَ علمُ النَّحوِ بعدَ أنْ دخَل الأعاجمُ في الإسلامِ، واختلَطوا بالعربِ، فبدأ أبناءُ العربِ يلحنون؛ لذا سارَع العلماءُ إلى وضعِ ميزانٍ لِلُّغةِ العربيَّةِ مِن خلالِ استقراءِ كلامِ العربِ، فوضَعوا القواعدَ عليه.

وحينَ نظَروا إلى الكلامِ الَّذي يُستشهَدُ به ويُقاسُ عليه ـ والنَّحوُ علمٌ بالمقاييسِ ـ؛ جاؤوا إلى الشِّعرِ الَّذي هو ديوانُ العربِ، وحدَّدوا عصورَ الاستشهادِ بالشِّعرِ وطبقاتِه كالآتي:

[١] طبقةُ شعراءِ الجاهليَّةِ: وهؤلاءِ يُؤخَذُ عنهم بالإجماعِ.

[٢] طبقةُ شعراءِ صدرِ الإسلامِ؛ مِثلُ: حسَّانَ بنِ ثابتٍ، وكعبِ بنِ مالكٍ، وغيرِهما ـ رضي اللهُ عن الجميعِ ـ: فهؤلاءِ تُؤخَذُ عنهم اللُّغةُ، ويُحتَجُّ بشعرِهم.

[٣] الطَّبقةُ الثَّالثةُ؛ مِثلُ: الفرزدقِ، وجريرٍ، وأمثالِهما: وهؤلاءِ مُختلَفٌ في الاحتجاجِ بشعرِهم، ومَن احتاط لم يأخذْ بها؛ رغمَ أنَّ أشعارَهم تملأُ كتبَ النَّحوِ تمثيلًا، وأحيانًا استشهادًا[١].

---

(١) [**توضيحٌ**]: ثَمَّ فرقٌ بينَ (الشَّاهِدِ) و(المثالِ) الموجودينِ في كتبِ النَّحوِ: =

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ربِّ يسِّرْ، ولا تُعسِّرْ

قال الشَّيخُ الإمامُ المُبرِّزُ، العالمُ العلَّامةُ، الحُجَّةُ البارعُ الحافظُ، ذو الفهمِ الثَّاقبِ والفوائدِ العجائبِ، شمسُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ مُحمَّدُ بنُ عبدِ الهادي المقدسيُّ الحنبليُّ ـ رحمه اللهُ تعالى ـ:

بَابُ أَقْسَامِ الْكَلَامِ

الْكَلِمَاتُ ثَلَاثٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ.

يقولُ ابنُ عبدِ الهادي ـ رحمه اللهُ ـ: (الْكَلِمَاتُ ثَلَاثٌ). والكلماتُ جمعُ كلمةٍ. والمشهورُ عندَ النُّحاةِ أنَّهم يقولونَ: (الكلامُ).

والكلامُ في اصطلاحِهم: هو اللَّفظُ المُركَّبُ الموضوعُ لمعنًى يَحسُنُ الوقوفُ عليه.

ـ فإذا قلنا مثلًا: «قام زيدٌ»؛ فإنَّ هذا: كلامٌ يحسنُ السُّكوتُ عليه والوقوفُ عندَه.

ـ لكنْ لو قال رجلٌ: «إنْ قام زيدٌ»؛ فإنَّ هذا لا يُعَدُّ كلامًا نحويًّا، وإنْ أُطلِقَ عليه في اللُّغةِ كلامٌ، وكان مُؤلَّفًا من ثلاثِ كلماتٍ؛ لأنَّ الكلامَ النَّحويَّ لا بدَّ أنْ يَحسُنَ الوقوفُ عليه.

ـ وكذلـك إذا قيـل لـك: «زيدٌ»؛ فيأتي على بالِك إنسـانٌ مُسـمًّى بهذا الاسـمِ: «زيـد»، ولا يأتـي على بالِك: «أمسِ»، ولا «غـدًا»، ولا «بعدَ سـاعتينِ»؛ إذْ لا عَلاقةَ له بالزَّمنِ.

* بعكسِ الفعلِ، فإنَّهم عرَّفوه فقالوا: الفعلُ ما دَلَّ على حَدَثٍ مُقترِنٍ بزمنٍ.

وذلك نحوُ:

ـ «كتَب»؛ فقد دَلَّ على حدثٍ وهو الكتابةُ، وقَع هذا الحدثُ في زمنٍ وهو الزَّمنُ الماضي.

ـ (يَكتُبُ)؛ فقد دَلَّ على حدثٍ وهو الكتابةُ، يقعُ هذا الحدثُ في زمنٍ وهو الزَّمنُ الحاضرُ.

ـ «اكتُبْ»؛ فقد دَلَّ على حدثٍ وهو الكتابةُ، يُطلَبُ حصولُ هذا الحدثِ في زمنٍ وهو الزَّمنُ المستقبلُ.

ولذلك ارتبَطتِ الأفعالُ بالأزمنةِ:

ـ فحينَ دَلَّ على الماضي؛ خرَج الفعلُ الماضي.

ـ وحينَ دَلَّ على الحالِ؛ خرَج الفعلُ المضارعُ.

ـ وحينَ دَلَّ على المُستقبَلِ؛ خرَج فعلُ الأمرِ.

ومِن هنا تَقسمَّتْ أنواعُ الأفعالِ إلى: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ.

* أمَّا الحرفُ فلا معنًى له في ذاتِه، بلْ يظهرُ معناه في غيرِه.

نحوُ: «في»، فهي من حروف الجرِّ، وليس لها معنًى في ذاتِها، بلْ يظهرُ معناها إذا اتَّصلَتْ بغيرِها.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

فَالِاسْمُ: مَا دَخَلَهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالتَّنْوِينُ، وَحَرْفُ الْجَرِّ؛ نَحْوُ: «الرَّجُلِ»، وَ«زَيْدٍ»، وَ«مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ».

هنا عرَّف الأسماءَ ببعضِ علاماتِها، فذكَر ثلاثَ علاماتٍ هي: (الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالتَّنْوِينُ، وَحَرْفُ الْجَرِّ).

ـ فالأسماءُ تُعرَفُ بدخولِ الألفِ واللَّامِ؛ نحوُ: «البيتِ»، و«المسجدِ»، و«السَّيَّارةِ»، و«الطَّريقِ». ولا تدخلُ «أل» على الأفعالِ ولا الحروفِ.

ـ وتُعرَفُ بالتَّنوينِ؛ وهو: نونٌ ساكنةٌ تلحقُ أواخرَ الأسماءِ لفظًا لا كتابةً؛ نحوُ: «مُحمَّدٍ»، و«زيدٍ»، و«خالدٍ»، و«عمرٍو»، و«رأيتُ زيدًا»، و«مَررتُ بسالمٍ». ولا يدخلُ التَّنوينُ على الأفعالِ ولا الحروفِ.

ـ وتُعرَفُ الأسماءُ بدخولِ حروفِ الجرِّ عليها؛ نحوُ: «صلَّيتُ في المسجدِ»، و«سلَّمتُ على الأستاذِ».

فهذه ثلاثُ علاماتٍ للأسماءِ؛ فإذا رأيتَ كلمةً فيها «أل»، أو تنوينٌ، أو حرفُ جرٍّ؛ فاعلَمْ أنَّها اسمٌ.

وتُوجَدُ علامةٌ أخرى عدَّها النُّحاةُ أبرزَ علامةٍ للاسمِ، لكنَّ المُصنِّفَ ـ رحمه اللهُ ـ لم يَذكُرْها؛ هي: (الإسنادُ إليه)؛ نحوُ:

ـ «جاء زيدٌ»؛ فإسنادُ المجيءِ يجبُ أنْ يكونَ إلى اسمٍ، ولا يُسنَدُ إلى فعلٍ.

ـ «محمدٌ مجتهدٌ»؛ فإسنادُ الاجتهادِ يجبُ أنْ يكونَ إلى اسمٍ، ولا يُسنَدُ إلى فعلٍ.

ـ ومثالُ «لمَّا» قولُه تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾(١)؛ يعني: لم يدخلْ حتَّى الآنَ.

ـ ومثالُ لامِ الأمرِ: «لِتكْتُبْ درسَك»، وقولُ نَهْشَلِ بنِ حَرِّيٍّ(٢):

لِيُبْـكِ يَزِيـدُ ضَـارِعٌ لِخُصُومَـةٍ ومُخْتَبِـطٌ ممَّـا تُطِيـحُ الطَّوائِـحُ

ـ ومثالُ «لا» النَّاهيةِ قولُ الشَّاعرِ(٣):

لا تَنْـهَ عـن خُلُـقٍ وتأتـيَ مِثلَـهُ عـارٌ عليـكَ إذا فعَلـتَ عَظِيـمُ

فهذه الأربعةُ تجزمُ فعلًا مضارعًا واحدًا.

القسمُ الثَّاني: يجزمُ فعلينِ مُضارِعَينِ، وهي أدواتُ الشَّرطِ؛ نحوُ: «إنْ»، و«إذْ مَا»، و«مَن»، و«متى»، و«أينَ»، و«أنَّى»، و«كيفَما»، و«ما»، و«أيَّانَ»، و«أينما»، و«حيثُما»؛ نحوُ:

ـ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾(٤). فـ«تَفعَلُوا» مضارعٌ مجزومٌ، وهو فعلُ الشَّرطِ. و«يَعلَمْه» جوابُ الشَّرطِ.

ـ وقولِ زُهَيرِ بنِ أبي سُلْمَى(٥):

---

(١) سورةُ الحجراتِ: ١٤.

(٢) يُنظَر: «المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة» لبدرِ الدِّينِ العَيْنيِّ ٢/ ٩١٥.

(٣) مُختلَفٌ في قائلِه؛ وقال ابنُ هشامٍ اللَّخميُّ في «شرحِ أبياتِ الجملِ»: الصَّحيحُ أنَّه لأبي الأسودِ، واسمُه: ظالمُ بنُ عمرِو بنِ جَنْدَلٍ. يُنظَر: «المقاصد النَّحويَّة» للعَيْنيِّ ٤/ ١٨٧٧.

(٤) سورةُ البقرةِ: ١٩٧.

(٥) يُنظَر: «شرح شِعر زُهَير» للأعلمِ الشَّنتَمريِّ ص٢١٥.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَالْحَرْفُ: مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ عَلَامَاتِ الِاسْمِ وَالْفِعْلِ؛ نَحْوُ: «هَلْ»، وَ«فِي» وَ«لَمْ».

الحرفُ نوعانِ: حرفُ مَبنًى، وحرفُ مَعنًى.

* فحروفُ المباني: تُبنَى وتُؤلَّفُ منها الكلماتُ، وهي حروفُ الهجاءِ: ألف، باء، تاء...

* وحروفُ المعاني؛ مِثْلُ: حروفِ الجرِّ، وحروفِ القَسَمِ، وحَرْفَي الاستفهامِ، وحروفِ الجزمِ.

وذكَر المُصنِّفُ منها ثلاثةَ أمثلةٍ، فقال:

١ ـ «هل»: وتأتي للدَّلالةِ على الاستفهامِ[١].

٢ ـ «في»: وهي مِن حروفِ الجرِّ.

٣ ـ «لم»: وهي مِن حروفِ جزمِ المضارعِ.

وذكَرتُ لكم أنَّ الحرفَ لا معنًى له في ذاتِه، وإنَّما يظهرُ معناه إذا اتَّصَل بالأسماءِ أو الأفعالِ.

---

(١) وللاستفهامِ حرفانِ: الهمزةُ، و«هل». وباقي أدواتِه أسماءٌ.

لكنْ ثَمَّةَ كلماتٌ لا تَتغيَّرُ، حتَّى لو وضَعتَها فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا؛ نحوُ: «جاء هؤلاءِ»، و«رأيتُ هؤلاءِ»، و«سلَّمتُ على هؤلاءِ»؛ فكلمةُ «هؤلاءِ» مبنيَّةٌ على الكسرِ بناءً أصليًّا، ولا تَتغيَّرُ:

ـ فلا يجوزُ أنْ تقولَ: «جاء هؤلاءُ»، في حالةِ الرَّفعِ.

ـ ولا: «أكرَمتُ هؤلاءَ»، في حالةِ النَّصبِ.

فعدمُ التَّغيُّرِ، وثباتُها على الكسرِ = يُسمَّى بناءً، ويجعلُ الكلمةَ مبنيَّةً.

فهذا الفرقُ بينَ الإعرابِ والبناءِ.

ـ والقاعدةُ النَّحويَّةُ: (البناءُ سماعيٌّ)، فليس له قاعدةٌ مُطَّرِدةٌ، فيمكنُ أنْ يكونَ البناءُ على الضَّمِّ، أو على الفتحِ، أوِ على السُّكونِ.

وأغلبُ الأمثلةِ إنَّما تكونُ في المُعرَبِ؛ نحوُ: (الفاعلُ مرفوعٌ، والمفعولُ به منصوبٌ)؛ أي: تظهرُ الحركةُ على آخِرِه.

أمَّا المبنيُّ؛ فلا تَتغيَّرُ الحركاتُ مِن آخِرِه؛ لأنَّ العربَ نطَقَتْه هكذا.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ: (الْمُعْرَبُ ضَرْبَانِ: الِاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ).

وفي القاعدةِ: (الأصلُ في الأسماءِ الإعرابُ والمبنيُّ قليلٌ، والأصلُ في الأفعالِ البناءُ والمُعرَبُ قليلٌ).

فأغلبُ الأسماءِ مُعرَبةٌ، وأغلبُ الأفعالِ مبنيَّةٌ.

فإذا رأيتَ النَّحويَّ يقولُ عن كلمةٍ: إنَّها مرفوعةٌ، أو منصوبةٌ، أو مجرورةٌ، أو مجزومةٌ؛ فاعلَمْ أنَّها مُعرَبةٌ.

وإذا رأيتَه يقولُ: مفتوحةٌ، أو مكسورةٌ، أو مضمومةٌ؛ فاعلَمْ أنَّها مبنيَّةٌ.

- فلا يقولون عن المبنيِّ: (مرفوعٌ)، بلْ يقولون: (مضمومٌ).

- ولا يقولون عن المبنيِّ: (منصوبٌ)، بلْ يقولون: (مفتوحٌ).

- ولا يقولون عن المبنيِّ: (مجرورٌ)، بلْ يقولون: (مكسورٌ).

* قولُه: (الاسمُ المُتمكِّنُ)، خرَج بذلك الأسماءُ غيرُ المُتمكِّنةِ؛ أي: الأسماءُ المبنيَّةُ، وهي:

- الضَّمائرُ كُلُّها، سواءٌ المُتَّصِلةُ والمُنفصِلةُ، وسواءٌ ضمائرُ الرَّفعِ أو النَّصبِ أو الجرِّ.

- أسماءُ الاستفهامِ؛ نحوُ: «مَن»، و«متى»، و«كيف»، و«أينَ».

- الأسماءُ الموصولةُ؛ إلَّا ما دَلَّ على المُثنَّى.

- أسماءُ الإشارةِ.

- بعضُ الأسماءِ الأخرى؛ نحوُ: «حيثُ»، و«أمسِ»، و«حَذَامِ»(١).

---

(١) «حَذَامِ»: اسمُ امرأةٍ كان عندَها فراسةٌ شديدةٌ، وذاتَ ليلةٍ كان قومُها جالِسينَ، فرأَتْ حمامًا يطيرُ نحوَهم، فقالت: (واللهِ ما طيَّر هذا الحمامَ إلَّا عَدُوٌّ)؛ لأنَّ الحمامَ لا يطيرُ باللَّيلِ بلْ ينامُ؛ لأنَّه لا يستطيعُ الرُّؤيةَ. فما صدَّقوها، وفجأةً وجَدوا جيشَ العدوِّ أمامَهم!

لذا قال الشَّاعرُ:

فلَوْلَا المُزْعِجاتُ مِنَ اللَّيالي ... لَمَا تركَ القَطَا طِيبَ المَنامِ

إذا قَالَتْ حَذَامِ فصَدِّقُوها ... فإنَّ القولَ ما قالَتْ حَذَامِ

=

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَالْحُرُوفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ:

ـ إِمَّا عَلَى السُّكُونِ؛ نَحْوُ: «مِنْ».

ـ وَإِمَّا عَلَى الْفَتْحِ؛ نَحْوُ: «إِنَّ».

ـ وَإِمَّا عَلَى الضَّمِّ؛ نَحْوُ: «مُنْذُ».

ـ وَإِمَّا عَلَى الْكَسْرِ؛ نَحْوُ: «جَيْرِ»[1].

الحروفُ كُلُّها مبنيَّةٌ، سواءٌ حروفُ المباني أو حروفُ المعاني، فتُبنَى على ما سُمِعَتْ من العربِ.

ـ «مِنْ»: حرفٌ مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لسماعِه من العربِ هكذا.

ـ «هل»: حرفٌ مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لسماعِه من العربِ هكذا.

ـ «في»: حرفٌ مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لسماعِه من العربِ هكذا، والمدُّ ساكنٌ.

---

(١) «جَيْرِ»: حرفُ تصديقٍ بمعنى: «نَعَمْ»، أو «أَجَلْ».

ـ «هُنَّ ذَهَبْنَ، وكَتَبْنَ، وصَلَّيْنَ»: مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِه بنونِ النِّسوةِ.

* إذَنْ، عندَنا ثلاثُ حالاتٍ للماضي:

[١] الأصلُ: البناءُ على الفتحِ.

[٢] البناءُ على الضَّمِّ: إذا اتَّصَلَ بواوِ الجماعةِ.

[٣] البناءُ على السُّكونِ: إذا اتَّصَلَ بضمائرِ الرَّفعِ المُتحرِّكةِ.

* وفعلُ الأمرِ له ثلاثُ حالاتٍ أيضًا:

[١] الأصلُ أنَّه مبنيٌّ على السُّكونِ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ﴾[1].

فتقولُ في إعرابِه: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ.

[٢] البناءُ على حذفِ حرفِ العِلَّةِ، إذا كان مُعتَلًّا؛ نحوُ: «اسْعَ في الخيرِ».

فإعرابُه: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العِلَّةِ[2].

[٣] البناءُ على حذفِ النُّونِ، إذا كان من الأفعالِ الخمسةِ؛ نحوُ: «قُومَا»، و«قُومِي» و«قُومُوا».

وإعرابُه: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ؛ لأنَّه من الأفعالِ الخمسةِ.

---

(١) سورةُ ص: ٤٤.

(٢) تُحذَفُ الألفُ، وتبقى فتحةُ العينِ دلالةً على هذه الألفِ المحذوفةِ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ إِعْرَابِ الأَسْمَاءِ

* نُلخِّصُ هذا البابَ، فنقولُ:

ـ مِن الأسماءِ ما هو مُعرَبٌ ومنها ما هو مبنيٌّ، ومِن الأفعالِ ما هو مُعرَبٌ ومنها ما هو مبنيٌّ.

ـ فالأصلُ في الأسماءِ الإعرابُ، والأصلُ في الأفعالِ البناءُ، والحروفُ كُلُّها مبنيَّةٌ.

ـ والضَّابطُ: أنَّ الأسماءَ المُتمكِّنةَ مُعرَبةٌ، والفعلَ المضارعَ مُعرَبٌ، وغيرَ ذلك مبنيٌّ.

ـ وما أَشبَهَ الحرفَ مِن الأسماءِ مبنيٌّ؛ كـ: أسماءِ الاستفهامِ، وأسماءِ الإشارةِ، والضَّمائرِ، والأسماءِ الموصولةِ.

ـ والمبنيُّ من الأفعالِ: الماضي والأمرُ.

٦ ـ الفعلُ المضارعُ المُعتلُّ الآخِرِ(١).

٧ ـ الأفعالُ الخمسةُ(٢).

* وسُمِّيتْ فرعيَّةً؛ لأنَّها خالَفتِ الأصلَ:

ـ إمَّا في جميعِ الأنواعِ: الرَّفعِ، والنَّصبِ، والجرِّ، والجزمِ.

ـ أو في بعضِها:

= فجمعُ المُؤنَّثِ السَّالمُ: يُرفَعُ بالضَّمَّةِ، ويُجَرُّ بالكسرةِ، لكنَّه يُنصَبُ بالكسرةِ بدلَ الفتحةِ.

= والمُثنَّى: يُرفَعُ بالألفِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالياءِ.

= والأفعالُ الخمسةُ: تُرفَعُ بثبوتِ النُّونِ، وتُنصَبُ وتُجزَمُ بحذفِها.

[٢] وفي «الآجُرُّومِيَّةِ» تقسيمٌ كوفيٌّ، لكنَّ المُؤدَّى واحدٌ.

* وهنا بدأ المُصنِّفُ بأنواعِ الأسماءِ المُعرَبةِ، وخلَط العلاماتِ الأصليَّةَ بالفرعيَّةِ؛ فأَحبَبتُ لِمَن درَس غيرَ هذا الكتابِ مِن قبلُ أنْ ينتبهَ لهذا التَّنوُّعِ في العرضِ.

قال ـ رحمه اللهُ ـ: (صَحِيحٌ مُنْصَرِفٌ).

ـ صحيحٌ؛ أي: ليس فيه حرفُ عِلَّةٍ.

ـ مُنصرِفٌ؛ أي: ليس ممنوعًا من الصَّرفِ(٣).

---

(١) الفعلُ المضارعُ المُعتلُّ الآخِرِ نحوُ: «يسعى»، و«يمشي»، و«يغزو».

(٢) الأفعالُ الخمسةُ نحوُ: «يَكتُبُونَ»، و«تَكتُبِينَ»، و«يَكتُبانِ».

(٣) ومعنى الصَّرفِ: التَّنوينُ، والجرُّ بالكسرةِ.

والممنوعُ مِن الصَّرفِ؛ يُقصَدُ أنَّه ممنوعٌ مِن التَّنوينِ، وممنوعٌ مِن الجرِّ بالكسرةِ، بلْ يُجَرُّ بالفتحةِ.

تقولُ: «هؤلاءِ رجالٌ»، و«أَكرَمتُ رجالًا»، و«سلَّمتُ على رجالٍ». فيُرفَعُ بالضَّمَّةِ، ويُنصَبُ بالفتحةِ، ويُجَرُّ بالكسرةِ.

س: «سلَّمتُ على رجالٍ»؛ ما إعرابُ كلمةِ «رجالٍ»؟

ج: اسمٌ مجرورٌ، وعلامةُ جَرِّه الكسرةُ.

هذا بالنِّسبةِ للنَّوعِ الأوَّلِ: الاسمِ المُنصرِفِ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

الثَّالِثُ: مُعْتَلٌّ مَنْقُوصٌ؛ وَهُوَ مَا آخِرُهُ يَاءٌ خَفِيفَةٌ لَازِمَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ؛ نَحْوُ: «هَذَا الْقَاضِي»، فَهَذَا يُسَكَّنُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، وَيُفْتَحُ فِي النَّصْبِ؛ نَحْوُ: «هَذَا الْقَاضِي»، وَ«مَرَرْتُ بِالْقَاضِي»، وَ«رَأَيْتُ الْقَاضِيَ».

ذكَر هنا الحركاتِ التَّقديريَّةَ[١]، وهي في بابَي المنقوصِ والمقصورِ من الأسماءِ.

* المنقوصُ: ما كان آخِرُه ياءً لازمةً ثابتةً[٢]؛ مِثلُ: «القاضي»، و«الدَّاعي»، و«السَّاعي»، و«الماشي»، فهذه الياءُ أصليَّةٌ، مِن أصلِ بنيةِ الكلمةِ.

* ويُرفَعُ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ للثِّقلِ؛ نحوُ: «جاء القاضي»، و«حضَر السَّاعي».

الإعرابُ: «القاضي»، «السَّاعي»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ منَع مِن ظهورِها الثِّقلُ[٣].

لكنْ معَ الألفِ نقولُ: منَع مِن ظهورِها التَّعذُّرُ، فلا يمكنُ ظهورُها أبدًا.

* ويُجَرُّ بكسرةٍ مُقدَّرةٍ للثِّقلِ؛ نحوُ: «سلَّمتُ على القاضي».

الإعرابُ: «القاضي»: اسمٌ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ منَع مِن ظهورِها الثِّقلُ.

---

(١) فهي حركاتٌ أصليَّةٌ، لكنَّها مُقدَّرةٌ.

(٢) المنقوصُ ياؤُه الأخيرةُ لازمةٌ ثابتةٌ، وليست طارئةً كياءِ المُتكلِّمِ في مِثْلِ: «كِتابي»، أو ياءِ النِّسبةِ في مِثْلِ: «دمشقيٍّ».

(٣) فظهورُ الضَّمَّةِ على آخِرِه ليس مُستحِيلاً، لكنَّه ثقيلٌ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

الرَّابِعُ: مُعْتَلٌّ مَقْصُورٌ؛ وَهُوَ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ؛ كَـ«الْعَصَا»، وَهُوَ مُعْرَبٌ تَقْدِيرًا فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا.

---

* المقصورُ: ما كان آخِرُه ألفًا لازمةً[1]؛ كـ«العصا»، و«الفتى»، و«مصطفى»، و«مشفى»، و«هدى»، و«ليلى»[2]، و«سلمى».

* وتُقدَّرُ عليها كلُّ الحركاتِ: الضَّمَّةُ، والفتحةُ، والكسرةُ؛ للتَّعذُّرِ، إذْ إنَّ الألفَ لا تجتمعُ معَها حركةٌ أبدًا!

* نحوُ: «حضَر الفتى».

الإعرابُ: «الفتى»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِه منَع مِن ظهورِها التَّعذُّرُ.

ـ وقال الشَّاعرُ:

حَسَدُوا الفتى إذْ لم ينالُوا سَعْيَهُ فالقومُ أعداءٌ له وخصومُ

س: ما إعرابُ كلمةِ «الفتى» هنا؟

ج: مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِه منَع مِن ظهورِها التَّعذُّرُ.

---

(١) ألفٌ لازمةٌ؛ أي: مِن أصلِ بنيةِ الكلمةِ، ولا يمكنُ حذفُها.

(٢) نحوُ قولِ الشَّاعرِ:

يَقُولُونَ: لَيْلَى فِي العِرَاقِ مَرِيضَةٌ أَلَا لَيْتَنِي كُنْتُ الطَّبِيبَ المُدَاوِيَا!

* (منثوراتٌ) *

* المُنوَّنُ إذا أُضِيفَ إلى ما بعدَه؛ يُمنَعُ من التَّنوينِ:

ـ فإذا قلتَ: «هذا صباحٌ»، أو «هذا مساءٌ»؛ فإنَّك تُنوِّنُه.

ـ وإذا قلتَ: «هذا مساءُ الأحدِ»؛ فإنَّك تحذفُ منه التَّنوينَ.

* «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، تَضمَّنَ معنى الفعلِ؛ لأنَّه أَشبَه الفعلَ: «أُؤكِّدُ».

* «يا» حرفُ نداءٍ ناصبٌ؛ تَضمَّنَ معنى: «أُنادِي».

* الأسماءُ غيرُ المُتمكِّنةِ مبنيَّةٌ؛ كـ: الأسماءِ الموصولةِ، وأسماءِ الإشارةِ، وأسماءِ الاستفهامِ.

* لم يجعلِ النُّحاةُ اسمَ الفعلِ قسمًا رابعًا؛ لأنَّه داخلٌ في قسمِ الأسماءِ، وإنْ كان فيه معنى الحدثِ؛ مِثلَ اسمِ الفاعلِ: «كاتب»؛ فإنَّ فيه معنى الحدثِ [وهو الكتابةُ]، فأَشبَهَ الفعلَ، لكنَّه اسمٌ.

الشَّرطُ الثَّاني: أنْ تكونَ مُضافةً، وتكونَ إضافتُها لغيرِ ياءِ المُتكلِّمِ؛ تقولُ: «رأيتُ أباكَ وأبا زيدٍ، ورأيتُ أخا مُحمَّدٍ»، و«سلَّمتُ على أخي زيدٍ»؛ فيجبُ أنْ تكونَ مُضافةً لكي تُعرَبَ هذا الإعرابَ.

الشَّرطُ الثَّالثُ: أنْ تكونَ مُفرَدةً غيرَ مُثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ؛ نحوُ: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾(١)، فهذا جمعٌ، ولذلك يُعرَبُ بالحركاتِ الأصليَّةِ.

ـ ومتى اختَلَّ شرطٌ مِن هذه الشُّروطِ؛ فإنَّنا نرجعُ إلى العلاماتِ الأصليَّةِ.

---

(١) سورةُ يوسفَ: ٥٨.

نـونُ المُثنَّـى مكسـورةٌ [مؤمنَيـنِ]، ونـونُ جمـعِ المُذكَّـرِ السَّـالمِ مفتوحـةٌ [مؤمنِيـنَ].

ـ ففـي المُثنَّـى: يكـونُ مـا قبـلَ اليـاءِ مفتوحًـا، ومـا بعدَهـا مكسـورًا؛ نحـوُ: «مؤمنَيـنِ».

ـ أمَّا في جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ: فيكونُ ما قبلَ الياءِ مكسورًا، وما بعدَها مفتوحًا؛ نحوُ: «مؤمنِينَ».

* والكسرُ والفتحُ هنا لا عَلاقةَ لهما بالإعرابِ، بلِ الإعرابُ بالألفِ أو الياءِ.

س: ما إعرابُ: «المُسْلِمِينَ»؟

ج: اسمُ «إنَّ» منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

ـ ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[1].

س: ما إعرابُ: «المُؤْمِنِينَ»؟

ج: اسمٌ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

إذَنْ، جمعُ المُذكَّرِ السَّالمُ يُرفَعُ بالواوِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالياءِ.

* وله مُلحَقاتٌ أيضًا، فتُوجَدُ كلماتٌ ليست جمعًا في الأصلِ، أو حصَل في جمعِها إشكالٌ، فتُلحَقُ في الإعرابِ بجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ؛ وهي: «أَهْلُونَ»، و«أَرَضُونَ»، و«سِنُونَ»، و«عَالَمُونَ»، و«أُولُو»، و«عِزُونَ»، والأعدادُ مِن: «عشرينَ» إلى «تسعينَ»؛ كُلُّ هذه مُلحَقاتٌ بجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ.

ـ «مَا لِي أَرَاكُمْ عِزِينَ»[2] [يعني: مُتفرِّقِينَ].

س: ما إعرابُ قولِه: (عِزِينَ)؟ وهل «رأَى» هنا العِلْمِيَّةُ أمِ البَصَرِيَّةُ؟

ج: «رأَى» هنا بصريَّةٌ، تنصبُ مفعولًا واحدًا؛ إذَنْ تُعرَبُ كلمةُ «عِزِينَ» حالًا[3].

---

(١) سورةُ الأحزابِ: ٤٣.

(٢) في «صحيحِ مسلمٍ» (٤٣٠) عن جابرِ بنِ سَمُرةَ ـ رَضِيَ اللهُ عنه ـ قال: خرَج علينا رسولُ اللهِ ـ ﷺ ـ فرآنا حَلَقًا؛ فقال: «مَا لِي أَرَاكُمْ عِزِينَ؟».

(٣) «عِزِينَ»: حالٌ منصوبةٌ، وعلامةُ نصبِها الياءُ؛ لأنَّها مُلحَقةٌ بجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

فَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ؛ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْوَاحِدِ؛ نَحْوُ: «جَاءَ رِجَالٌ».

ذكَرْنا قَبْلُ أنَّ جمعَ التَّكسيرِ يَتغيَّرُ مُفرَدُه في الجمعِ؛ مِثْلُ: «رَجُلٍ ورِجَالٍ»، و«فَهْدٍ وفُهُودٍ»، فصورةُ المفردِ تَتغيَّرُ عندَ جمعِه.

* [إعرابُه]: يُعرَبُ بالحركاتِ الأصليَّةِ: فيُرفَعُ بالضَّمَّةِ، ويُنصَبُ بالفتحةِ، ويُجَرُّ بالكسرةِ.

ـ مثالٌ: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾[١].

س: ما إعرابُ قولِه: «رِجَالٌ» هنا؟

ج: مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ [مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضَّمَّةُ؛ لأنَّه جمعُ تكسيرٍ].

---

(١) سورةُ الأحزابِ: ٢٣.

وقد يأتي اسمًا ظاهرًا؛ مِثلَ: «كتَبَ مُحمَّدٌ الدَّرسَ».

وقد يأتي ضميرًا؛ نحوُ: «كتبتُ الدَّرسَ»، و«كتَبْنَا الدَّرسَ»، و«هُنَّ كتَبْنَ الدَّرسَ».

وقد أشار المُصنِّفُ إشارةً سريعةً إلى تذكيرِ الفاعلِ وتأنيثِه، فقال: (««طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «طَلَعَ الشَّمْسُ»).

تمثيلُه بـ: «طلَع الشَّمسُ» إشارةٌ إلى المُؤنَّثِ المجازيِّ؛ وهو: ما لا يَلِدُ ولا يَتكاثَرُ، فهذا يجوزُ أنْ تُذكِّرَه ويجوزُ أنْ تُؤنِّثَه، فتقولُ: «طلَعتِ الشَّمسُ»، و«طلَع الشَّمسُ»، و«طارتِ الطَّائرةُ»، و«طار الطَّائرةُ»؛ وهو غيرُ مُستعمَلٍ كثيرًا الآنَ، لكنَّه يجوزُ.

أمَّا المُؤنَّثُ الحقيقيُّ؛ فلا يجوزُ لك تذكيرُ الفعلِ إلَّا إذا فُصِلَ بينَه وبينَ الفاعلِ، فإذا لم يُفصَلْ فلا تذكيرَ؛ نحوُ: «قامتْ هندُ»، و«صَلَّتْ هندُ». وليس لك أنْ تقولَ: «قام هندُ»، ولا: «قام فاطمةُ»؛ لكنْ تقولُ: «قامتْ هندُ».

فإذا فصَلتَ فقلتَ: «قام إلى أبيها هندُ»، و«أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ»[(١)] ـ كما مثَّل ابنُ مالكٍ ـ؛ فهذا جائزٌ.

هذا جُلُّ كلامِ المُصنِّفِ ـ رحمه اللهُ ـ، وقد زِدْنا عليه بعضَ الأشياءِ.

واعلَمْ أنَّ بابَ الفاعلِ بابٌ كبيرٌ، وفيه أحكامٌ كثيرةٌ جدًّا؛ فمِن أحكامِه: تقديمُ المفعولِ به عليه وجوبًا وجوازًا، وهي أحكامٌ مُهِمَّةٌ، لكنَّنا سنَمضِي حيثُ مضَى المُصنِّفُ.

---

(١) قال ابنُ مالكٍ ـ رحمه اللهُ ـ [«الألفيَّة» (٢٣٢)]:

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ: «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»

ـ ومِن منصوبٍ إلى مرفوعٍ.

ـ ومِن فَضْلةٍ ـ حينَ كان مفعولًا به ـ ليُصبِحَ عُمْدةً.

ـ ويُؤنَّثُ الفعلُ لو كان مُؤنَّثًا:

فلو قلنا: «ضرَب مُحمَّدٌ الكُرَةَ»؛ فإنَّ الفعلَ (ضرَب) هنا مُذكَّرٌ؛ لأنَّ مُحمَّدًا مُذكَّرٌ.

فلو حذَفْنا (مُحمَّدًا)، وقلنا: «ضُرِبَتِ الكُرَةُ»؛ فيُصبِحُ الفعلُ مُؤنَّثًا.

* والفعلُ إذا كان ماضيًا: يُضَمُّ أوَّلُه، ويُكسَرُ ما قبلَ آخِرِه؛ نحوُ: «ضُرِبَ».

* وإنْ كان مضارعًا: يُضَمُّ أوَّلُه أيضًا، ولكنْ يُفتَحُ ما قبلَ آخِرِه؛ نحوُ: «يُضرَبُ الولدُ»، و«يُكتَبُ الدَّرسُ».

* لو كان عندَنا فعلٌ يَتعدَّى إلى مفعولينِ؛ نحوُ: «أَعطَيتُ الفقيرَ درهمًا»:

ـ «الفقيرَ»: مفعولٌ به أوَّلُ.

ـ «درهمًا»: مفعولٌ به ثانٍ.

فأين الفاعلُ؟

الجوابُ: التَّاءُ في «أَعطَيتُ» هي الفاعلُ.

فلو قلتَ: «أَعطَيتُ الفقيرَ درهمًا»، ثُمَّ حذَفتَ الفاعلَ؛ فنأتي إلى المفعولِ الأوَّلِ ونجعلُه نائبَ فاعلٍ ونرفعُه، ونأتي إلى المفعولِ الثَّاني فيكونُ هو المفعولَ الأوَّلَ منصوبًا، فنقولُ: «أُعطِيَ الفقيرُ درهمًا».

* وفي المُتعدِّي إلى ثلاثةِ مفاعيلَ: يصبحُ المفعولُ الأوَّلُ نائبَ فاعلٍ، ويبقى مفعولانِ يُنصَبانِ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الِاسْمُ الْمُجَرَّدُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ.

عرَّف المبتدأَ، فقال: (هو الاسمُ) [وأنا أُضِيفُ: المرفوع] (المُجرَّدُ مِن العواملِ اللَّفظيَّةِ).

س: ما معنى (العوامل)؟

ج: العواملُ جمعُ عاملٍ؛ وهو كلُّ ما أثَّر في غيرِه:

ـ فالفعلُ عاملٌ؛ لأنَّه يرفعُ الفاعلَ، وينصبُ المفعولَ.

ـ و«إنَّ» عاملةٌ؛ لأنَّها تنصبُ المبتدأَ، وترفعُ الخبرَ.

ـ و«كان» عاملةٌ؛ لأنَّها ترفعُ المبتدأَ، وتنصبُ الخبرَ.

ـ وحروفُ الجرِّ عاملةٌ؛ لأنَّها تَجُرُّ ما بعدَها.

فكُلُّ ما أثَّر في غيرِه فهو عاملٌ.

* حينَ نقولُ: ما الَّذى رفَع الفاعلَ؟

ج: الفعلُ، وهو عاملٌ لفظيٌّ له.

* ما الَّذي رفَع الخبرَ؟

ج: المبتدأُ رفَع الخبرَ، فهو عاملٌ لفظيٌّ.

ـ لماذا رُفِعَ المبتدأُ؟ ما الَّذي أثَّر فيه حتَّى ارتفَع؟

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَالْخَبَرُ هُوَ الْحَدِيثُ عَنْهُ.

حديثُ المُصنِّفِ هنا مُختصَرٌ جدًّا، فهو يريدُ أنْ يقولَ: الخبرُ هو ما أَتَمَّ فائدةَ المبتدأِ؛ فمثلًا: «المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأَحَبُّ إلى اللهِ مِن المؤمنِ الضَّعيفِ»[1]، فقولُه: «خيرٌ» أَكمَلَ معنى المبتدأِ.

والنُّحاةُ يقولون في تعريفِ المبتدأِ: (هو الاسمُ)؛ لأنَّ المبتدأَ لا يكونُ إلَّا اسمًا، سواءٌ كان ظاهرًا أو مُؤوَّلًا، أو مصدرًا، أو ضميرًا.

أمَّا الخبرُ فيكونُ اسمًا أو غيرَه؛ ولذلك يُعرِّفونه فيقولون: الخبرُ هو الجزءُ الَّذي يُكمِلُ معنى المبتدأِ، أو أوَّلُ جزءٍ يبدأُ بإكمالِ معنى المبتدأِ هو الخبرُ.

---

(١) روى مسلمٌ في «صحيحِه» ٧/ ٢٩ (٢٦١) عن أبي هريرةَ ـ رضي اللهُ عنه ـ قال: قال رسولُ اللهِ ـ ﷺ ـ: «المُؤمِنُ القويُّ خيرٌ وأَحَبُّ إلى اللهِ مِن المؤمنِ الضَّعيفِ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَقَدْ يُخْبَرُ عَنِ الْمُبْتَدَأ بِجُمْلَةٍ أَوْ ظَرْفٍ، وَلَا يُبْتَدَأُ بِالنَّكِرَةِ إِذَا لَمْ تُفِدْ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَإِ؛ نَحْوُ: «قَائِمٌ زَيْدٌ».

يقولُ: قد يكونُ الخبرُ جملةً، أو ظرفًا.

والأصلُ في الخبرِ أنْ يكونَ مُفرَدًا؛ نحوُ: «مُحمَّدٌ مُجتهِدٌ».

وقد يكونُ جملةً، وإذا كان الخبرُ جملةً:

ـ فإمَّا أنْ يكونَ الخبرُ هو المبتدأَ نفسَه: فلا يحتاجُ إلى رابطٍ؛ نحوُ: «نُطْقِي حَسْبِيَ اللهُ». فـ«حَسْبِيَ اللهُ» هي النُّطقُ نفسُه الَّذي نطقتُه، فلا تحتاجُ إلى رابطٍ.

ـ فإذا لم تكنِ الجملةُ هي نفسَ المبتدأِ: فتحتاجُ إلى رابطٍ.

* فشروطُ الخبرِ الجملةِ ثلاثةٌ:

الشَّرطُ الأوَّلُ: أنْ يُوجَدَ رابطٌ؛ نحوُ: «زيدٌ قام أبوه»، فالهاءُ رابطٌ عائدةٌ على زيدٍ.

وقد يكونُ الرَّابطُ مُقدَّرًا؛ نحوُ: «السَّمنُ مَنوانِ بدرهمٍ»؛ أي: السَّمنُ مَنوانِ منه بدرهمٍ. فالجارُّ والمجرورُ مُقدَّرٌ.

وهذا الَّذي أقولُه رُبَّما يحتاجُ إلى تفصيلٍ أكثرَ، لكنْ حقيقةً ليس عندَنا وقتٌ، فنكتفي بإشاراتٍ يسيرةٍ.

فأوَّلُ شرطٍ: أنْ يكونَ ثَمَّ رابطٌ؛ ضميرٌ عائدٌ من جملةِ الخبرِ على المبتدأِ؛ نحوُ: «زيدٌ قام أبوه»، و«زيدٌ نام أخوه»، و«زيدٌ سُرِقتْ سيَّارتُه».

ـ «زيدٌ»: مبتدأٌ.

ـ «في البيتِ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بخبرٍ محذوفٍ.

= وهذا الخبرُ يجبُ أنْ يكونَ فعلًا عندَ جمهورِ النُّحاةِ؛ أي: مُتعلِّقٌ بخبرٍ تقديرُه: «استَقَرَّ»؛ أي: زيدٌ استَقَرَّ في البيتِ.

= وعندَ الأخفشِ: يجبُ أنْ يكونَ اسمًا، فتقولُ: زيدٌ في البيتِ؛ أي: مُستقِرٌّ أو كائنٌ في البيتِ.

= وعندَ ابنِ مالكٍ ـ رحمه اللهُ ـ: يجوزُ هذا وهذا.

= وعندَ ابنِ السَّرَّاجِ: لا يجوزُ هذا ولا هذا؛ إذِ الجارُّ والمجرورُ نفسُه هو الخبرُ.

= والرَّأيُ عندَنا حينَئذٍ هو رأيُ جمهورِ البصريِّينَ، القائلُ بأنَّه: مُتعلِّقٌ بخبرٍ محذوفٍ تقديرُه: «استَقَرَّ».

وكذلك الأمرُ في الظَّرفِ؛ نحوُ: «عِندَكَ»؛ أي: مُستقِرٌّ عندَك، أو استَقَرَّ.

قال: (وَلَا يُبْتَدَأُ بِالنَّكِرَةِ إِذَا لَمْ تُفِدْ).

* لا يجوزُ الابتداءُ بالنَّكرةِ؛ فلا تقلْ مثلًا: «قلمٌ عندَ زيدٍ»؛ لأنَّ كلمةَ «قلم» نكرةٌ، ولا يَصِحُّ الابتداءُ بها عندَ النُّحاةِ.

* لكنْ يجوزُ الابتداءُ بالنَّكرةِ إذا أفادت؛ وذلك كالآتي:

ـ أنْ تُضِيفَها إلى معرفةٍ: فتصيرَ معرفةً؛ نحوُ: «قلمُ زيدٍ عندي».

ـ أنْ تُضِيفَها إلى نكرةٍ: فتُخصَّصَ، فيجوزَ الابتداءُ بها؛ نحوُ: «قلمُ رجلٍ عندي».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا

وَهِيَ: «كَانَ»، وَ«صَارَ»، وَ«أَصْبَحَ»، وَ«أَمْسَى»، وَ«بَاتَ»، وَ«ظَلَّ»، وَ«أَضْحَى»، وَ«مَا زَالَ»، وَ«مَا انْفَكَّ»، وَ«مَا فَتِئَ»، وَ«مَا بَرِحَ»، وَ«مَا دَامَ»، وَ«لَيْسَ».

وَكُلُّهَا تَرْفَعُ الِاسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ؛ كَقَوْلِكَ: «كَانَ عَمْرٌو كَرِيمًا»، وَ«مَا زَالَ بِشْرٌ صَادِقًا».

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الِاسْمِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١].

(«كان» وأخواتُها) تُسمَّى: الأفعالَ النَّاسخةَ، والأفعالَ النَّاقصة.

ـ تُسمَّى (ناسخةً)؛ لأنَّها تدخلُ على الجملةِ الاسميَّةِ فتَنسَخُ حكمَها: تنسخ الرَّفعَ للخبرِ، وتنسخُ اسمَ المبتدأِ.

ـ وتُسمَّى (ناقصةً)؛ لأنَّها تحتاجُ إلى اسمٍ وخبرٍ، بخلافِ «كان» التَّامَّةِ الَّتي لا تحتاجُ إلَّا إلى فاعلٍ فقطْ، مثلُها مثلُ أيِّ فعلٍ.

نقولُ مثلًا في الجملةِ الاسميَّةِ[٢]: «المسجدُ نظيفٌ»: مبتدأٌ وخبرٌ.

فإذا أدخلتَ عليها «كان»؛ قلتَ: «كان المسجدُ نظيفًا»، فنسَختِ الحكمَ الأوَّلَ:

ـ فلا يُعرَبُ «المسجدُ» مبتدأً، وإنَّما يُعرَبُ: اسمَ «كان».

---

(١) سورةُ الرُّومِ: ٤٧.

(٢) [فائدةٌ]: لا تدخلُ «كان» إلاَّ على الجملةِ الاسميَّةِ فقط.

* «بات».

* «ليس»؛ نحوُ: «ليس زيدٌ كئيبًا»، وهي فعلٌ عندَ جمهورِ البصريِّين، مثلُها مثل «كان»؛ لأنَّها تعملُ عملَ «كان».

* ومِيزةُ هذه الأفعالِ أنَّ خبرَها مِثلُ خبرِ المبتدأ[1].

* ويجوزُ تقديمُ خبرِها على اسمِها؛ نحوُ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[2].

بلْ يجوزُ تقديمُ خبرِها عليها على الصَّحيحِ؛ نحوُ: «قائمًا كان زيدٌ».

---

(١) بخلافِ «كاد» وأخواتِها؛ فإنَّها تعملُ عملَ «كان»، لكنَّ خبرَها دائمًا فعلٌ مضارعٌ، وستأتي.

(٢) سورةُ الرُّومِ: ٤٧.

فهذا الشَّرطُ الأوَّلُ: ألَّا يَتقدَّمَ خبرُها على اسمِها، إذا أردتَ أن تُعمِلَها.

الشَّرطُ الثَّاني: ألَّا يأتيَ بعدَها «إنْ»؛ فلا تَقُلْ: «ما إنْ زيدٌ قائمًا»، وإذا أردتَ أنْ تأتيَ بـ«إنْ»؛ ترفعُ، فيصبحُ ما بعدَها مبتدأً وخبرًا، فتقولُ: «ما إنْ زيدٌ قائمٌ».

الشَّرطُ الثَّالثُ: ألَّا ينتقضَ نفيُها بـ«إلَّا»؛ نحوُ: «ما مُحمَّدٌ إلَّا رسولٌ»، فإذا جاءت «إلَّا»؛ أَلْغَتْ عملَها، وأُعرِبَتْ مبتدأً وخبرًا؛ نحوُ: «ما مُحمَّدٌ إلَّا رسولٌ».

إذَنْ، هذه شروطُ عملِها: أنْ تَتَّصِلَ باسمِها، وألَّا يأتيَ بعدَها «إنْ»، وألَّا ينتقضَ خبرُها بـ«إلَّا».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا

وَهِيَ: «إِنَّ»، وَ«أَنَّ»، وَ«لَكِنَّ»، وَ«كَأَنَّ»، وَ«لَيْتَ»، وَ«لَعَلَّ».

وَكُلُّهَا تَنْصِبُ الِاسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ؛ نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

وَإِنْ كُفَّتْ بِـ«مَا»؛ بَطَلَ عَمَلُهَا؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[1].

وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا؛ نَحْوُ: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا»، وَ«لَعَلَّ عِنْدَكَ عَمْرًا».

وَيُؤَكَّدُ خَبَرُ «إِنَّ» بِاللَّامِ؛ نَحْوُ: «إِنَّ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ».

هذه تُسمَّى: (الحروفَ النَّاسخةَ)، وهي ستَّةٌ:

[١] «إنَّ».

[٢] و«أنَّ».

[٣] و«لكنَّ».

[٤] و«لعلَّ».

[٥] و«ليتَ».

[٦] و«كأنَّ».

تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، عكسُ «كان» الَّتي ترفعُ المبتدأَ وتنصبُ الخبرَ؛ فقولُنا: «اللهُ غفورٌ»: مبتدأٌ وخبرٌ. فإذا أدخَلْنا «إنَّ»؛ تصيرُ: «إنَّ اللهَ غفورٌ».

---

(١) سورةُ النِّساءِ: ١٧١.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا؛ نَحْوُ: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا»، وَ«لَعَلَّ عِنْدَكَ عَمْرًا».

لا يجوزُ تقديمُ خبرِها على اسمِها؛ إلَّا إذا كان الخبرُ ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا؛ نحوُ: «إنَّ في البيتِ زيدًا»، و«إنَّ عندَك عمرًا». وغيرُ الجارِّ والمجرورِ والظَّرفِ لا يجوزُ تقديمُه[١].

---

(١) أمَّا «كان» وأخواتُها؛ فيجوزُ تقديمُ خبرِها على اسمِها؛ لأنَّ «كان» أقوى، فتَتصرَّفُ حتَّى وهي محذوفةٌ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَيُؤَكَّدُ خَبَرُ «إِنَّ» بِاللَّامِ؛ نَحْوُ: «إِنَّ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ».

يُؤكَّدُ خبرُ «إنَّ» باللَّامِ؛ أي: يجوزُ، وليس بواجبٍ.

وهذه اللَّامُ تُسمَّى اللَّامَ المُزَحلَقةَ[1]؛ لأنَّها كانت لامَ توكيدٍ للمبتدأِ، وأصلُ الجملةِ: «لَعمرٌو مُنطلِقٌ»، فلمَّا دخَلتْ «إنَّ» على الجملةِ، ولا يجوزُ اجتماعُ توكيدينِ في آنٍ واحدٍ؛ زَحْلَقُوها إلى الخبرِ؛ لذلك تُسمَّى اللَّامَ المُزَحلَقةَ.

(١) وهي غيرُ اللاَّمِ الفارِقةِ.

* أمَّا إذا تَقدَّم خبرُها على اسمِها؛ فإنَّها تُلغَى عن العملِ، ويجبُ تكرارُها؛ نحوُ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[1]، و«لا في البيتِ رجلٌ ولا امرأةٌ».

فهذه «لا» النَّافيةُ للجنسِ، الَّتي تعملُ عملَ «إنَّ».

* أمَّا «لا» الأولى الَّتي ذكَرها المُصنِّفُ؛ فهي مِثلُ «ما» الحجازيَّةِ، تعملُ عملَ «ليس»: ترفعُ المبتدأَ وتنصبُ الخبرَ؛ نحوُ:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ بَاقِيَا ... ولا وَزَرٌ ممَّا قضَى اللهُ وَاقِيَا

ـ «فلا شيءٌ باقيًا»: رُفِعَتْ «شيءٌ»، ونُصِبَتْ «باقيًا».

ـ «ولا وَزَغٌ واقيًا»: رُفِعَتْ «وَزَغٌ»، ونُصِبَتْ «واقيًا».

فهذه تُسمَّى «لا» الحجازيَّةَ، وشروطُ عملِها نفسُ شروطِ «ما» الحجازيَّةِ؛ يكونُ اسمُها وخبرُها نكرتينِ، ولا يَتقدَّمُ خبرُها على اسمِها.

و«لا» الحجازيَّةُ ليست نافيةً للجنسِ، فإذا دلَّتْ على نفي الجنسِ؛ انتقَلتْ إلى عملِ «إنَّ»، وإذا لم تَدُلَّ على ذلك فهي «لا» الحجازيَّةُ الَّتي تعملُ عملَ «ليس».

---

(١) سورةُ الصَّافَّاتِ: ٤٧.

قولِ عمرَ ـ رضي اللهُ عنه ـ لمَّا قام اللَّيلَ جماعةً: «نِعْمَتِ البدعةُ»، و«فبِهَا ونِعْمَتْ». وقالوا: التَّاءُ لا تدخلُ إلَّا على الفعلِ.

ورَدُّوا قولَ الكوفيِّينَ، وقالوا: الباءُ في «بنِعْمَ الولدُ» داخلةٌ على مُقدَّرٍ؛ يعني: «واللهِ ما هي بشيءٍ مَقُولٍ فيه: نِعمَ الولدُ»؛ مِثلَ قولِ الشَّاعرِ:

واللهِ مــا لَيْلِــي بِنَــامَ صاحبُــه ....

* وبعيدًا عن الخلافِ، نقولُ: الصَّحيحُ أنَّهما فعلانِ ماضيانِ جامدانِ يحتاجانِ فاعلًا، فتقولُ مثلًا: «نِعمَ الرَّجلُ زيدٌ».

ـ «نعم»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ.

ـ «الرَّجلُ»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضَّمَّةُ.

ـ «زيدٌ»: هو المخصوصُ بالمدحِ[1]، ولك أنْ تُعربَه:

= إمَّا خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، تقديرُه: «نِعمَ الرَّجلُ هو زيدٌ»، فالمبتدأُ محذوفٌ: «هو»، والخبرُ: «زيدٌ».

= أو مبتدأً مُؤخَّرًا، والجملةُ الَّتي قبلَه «نِعمَ الرَّجلُ» هي الخبرُ؛ كأنَّك تقولُ: «زيدٌ نِعمَ الرَّجلُ».

* والفاعلُ فيها له أشكالٌ:

ـ إمَّا أنْ يكونَ مُعرَّفًا بـ«أل»؛ نحوُ: «نِعمَ الرَّجلُ زيدٌ».

ـ أو مُضافًا إلى ما فيه «أل»؛ نحوُ: «نِعمَ غلامُ الرَّجلِ زيدٌ».

---

(١) ولو قلتَ: «بِئسَ الرَّجلُ زيدٌ»؛ لَكان «زيدٌ» هو المخصوصَ بالذَّمِّ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ «عَسَى» وَأَخَوَاتِهَا

وَهِيَ فِعْلٌ لَا يَنْصَرِفُ.

وَتَرْفَعُ الِاسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ؛ كَـ: «كَادَ»، إِلَّا أَنَّ خَبَرَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِعْلًا مُضَارِعًا مَنْصُوبًا بِـ«أَنْ»؛ كَقَوْلِكَ: «عَسَى عَمْرٌو أَنْ يَقُومَ».

وَ«كَادَ» تَعْمَلُ عَمَلَ «عَسَى»، إِلَّا أَنَّ خَبَرَهَا بِغَيْرِ «أَنْ»؛ كَقَوْلِكَ: «كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ»، وَكَذَلِكَ: «طَفِقَ عَمْرٌو يَقُولُ»، وَ«جَعَلَ بَكْرٌ يَفْعَلُ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ: (بابُ عَسَى).

والعادةُ أنَّ النُّحاةَ يجعلونها في أفعالِ المقاربةِ، تحتَ بابِ («كاد» وأخواتِها).

و(«كاد» وأخواتُها) جزءٌ من منظومةٍ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أشياءَ: أفعالِ الرَّجاءِ، وأفعالِ المُقارَبةِ، وأفعالِ الشُّروعِ.

[١] فأمَّا أفعالُ الرَّجاءِ فهي: «عَسَى»، و«حَرَى»، و«اخْلَوْلَقَ».

[٢] وأفعالُ المُقارَبةِ هي: «كَادَ»، و«أَوْشَكَ»، و«كَرَبَ».

[٣] وأفعالُ الشُّروعِ [أي البدايةِ] هي: «طَفِقَ»[١]، و«شَرَعَ»[٢]، و«بَدَأَ»، و«أَخَذَ»، و«أَنشَأَ»، و«هَبَّ»، و«عَلِقَ».

هذه المنظوماتُ الثَّلاثُ تعملُ عملَ «كان»: ترفعُ المبتدأَ، وتنصبُ الخبرَ.

---

(١) نحوُ: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [سورةُ ص: ٣٣].

(٢) نحوُ: «شرَع مُحمَّدٌ يكتبُ».

- ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾[١].

- «عسى مُحمَّدٌ أنْ يَصِلَ»[٢].

- «أَوشَكَ زيدٌ أنْ يذهبَ».

- «حَرَى مُحمَّدٌ يأكلُ»[٣].

- «اخْلَوْلَقَ مُحمَّدٌ أنْ يأتيَ».

فإذَنْ، أفعالُ الشُّروعِ خبرُها مضارعٌ، لكنْ لا يقبلُ الاتِّصالَ بـ«أَنْ».

وأفعالُ المُقارَبةِ، وأفعالُ الرَّجاءِ ـ ومنها «عسى» ـ يجوزُ دخولُ «أَنْ» على خبرِها، ويجوزُ عدمُ دخولِها.

---

(١) سورةُ المائدةِ: ٥٢.

(٢) والأكثرُ في «عَسَى» دخولُ «أَنْ» على خبرِها.

(٣) يجوزُ دخولُ «أَنْ» على خبرِ «حَرَى»، لكنَّ الأكثرَ عدمُ دخولِها.

ـ «ما»: نكرةٌ، وهي المبتدأُ.

ـ «أَجمَلَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُستتِرٌ يعودُ على «ما».

ـ «السَّماءَ»: مفعولٌ به.

والجملةُ الفعليَّةُ: «أَجمَلَ السَّماءَ» في محلِّ رفعٍ، خبرُ «ما».

الصِّيغةُ الثَّانيةُ: «أَفعِلْ به!»؛ نحوُ: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾[1]، و«أَجمِلْ بالسَّماءِ»؛ وهو فعلٌ ماضٍ بصيغةِ الأمرِ؛ يعني: جمُلتِ السَّماءُ.

وإعرابُها:

ـ «أَجمِلْ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ المُقدَّرِ منَع مِن ظهورِه حركةُ الأمرِ المُؤقَّتِ.

ـ «بالسَّماءِ»: الباءُ زائدةٌ. والسَّماء: فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ المُقدَّرةِ، منَع مِن ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الباءِ الطَّارئةِ. فهي فعلٌ وفاعلٌ.

[شروطُ اشتقاقِ صيغتَيْ فعلِ التَّعجُّبِ]

* تُصاغُ أفعالُ التَّعجُّبِ مِن كُلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ قابلٍ للتَّفاوتِ، ليس مِن الألوانِ أو العيوبِ.

ـ (القابلُ للتَّفاوتِ)؛ أي: يمكنُ أنْ يَتفاوَتَ فيه النَّاسُ؛ نحوُ: «ما أَعلَمَ زيدًا!»؛ لأنَّه يمكنُ أنْ يكونَ هذا عالمًا وهذا أعلَمَ.

لكنْ لا نقولُ: «ما أَموَتَ زيدًا»، ولا: «ما أَفنَى زيدًا»؛ لأنَّ الموتَ فناءٌ غيرُ قابلٍ للتَّفاوتِ.

---

(١) سورةُ مريمَ: ٣٨.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

المفعولُ به: هو ما وقَع عليه الفعلُ؛ نحوُ: «أكلتُ الطَّعامَ»، فالطَّعامُ وقَع عليه الأكلُ، فصار مفعولًا به.

والمفعولُ به من المنصوباتِ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

الثَّانِـي: مُتَعَـدٍّ بِحَـرْفِ الْجَـرِّ؛ نَحْـوُ: «مَـرَرْتُ بِعَمْـرٍو». وَمَوْضِـعُ الْجَـارِّ وَالْمَجْـرُورِ نَصْـبٌ.

هناك أفعالٌ لا تَتعدَّى بنفسِها، بلْ تَتعدَّى بحرفِ الجرِّ؛ مِثْلُ: «مرَرتُ»، فلا يُقالُ: «مرَرتُه»، بلْ يُقالُ: «مرَرتُ به». وكذلك لا يُقالُ: «سلَّمتُه»، بلْ: «سلَّمتُ عليه». فمِثْلُ هذه الأفعالِ لا تَتعدَّى بنفسِها، بلْ تَتعدَّى بواسطةِ حرفِ جرٍّ. والجارُّ والمجرورُ هنا في محلِّ نصبٍ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

الرَّابِعُ: مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ؛ نَحْوُ: «ضَرَبْتُ عَمْرًا».

---

* المُتَعَدِّي بنفسِه إلى مفعولٍ واحدٍ؛ نحوُ: «ضَرَبتُ عمرًا».

* ولا يحتاجُ حرفَ الجرِّ؛ فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: «ضَرَبتُ إلى عمرٍو»؛ لأنَّ الفعلَ «ضرَب» يَتعدَّى بنفسِه فقطْ؛ فـ«ضرَبتُ عمرًا»، و«أكرَمتُ زيدًا»، و«رأَيتُ صقرًا» أفعالٌ تحتاجُ إلى مفعولٍ به واحدٍ، ويَتِمُّ المعنى بها.

وأكثرُ الأفعالِ المُتعدِّيةِ، مِن هذا النَّوعِ الَّذي ينصبُ مفعولًا واحدًا فقطْ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

السَّادِسُ: مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا، وَهِيَ: «ظَنَنْتُ»، وَ«حَسِبْتُ»، وَ«خِلْتُ»، وَ«زَعَمْتُ»، وَ«رَأَيْتُ»، وَ«عَلِمْتُ»، وَ«وَجَدْتُ» بِمَعْنَى: «عَلِمْتُ».

هذه تُسمَّى أفعالَ القلوبِ، وهي على قسمينِ:

١ ـ أفعالِ يقينٍ.

٢ ـ أفعالِ ظَنٍّ.

* فأفعالُ اليقينِ هي: «رأى»، و«عَلِمَ»، و«وجَد»، و«درَى»، و«أَلْفَى»، و«تَعلَّمْ».

ـ «رأى» العِلْميَّةُ لا البصريَّةُ؛ تقولُ: «رأيتُ العلمَ نورًا»، وقال خِداشُ بنُ زُهَيرٍ العامريُّ[1]:

رأيتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شيءٍ ... مُحاوَلةً، وأكثرَهم جُنُودًا

ـ «درَى مُحمَّدٌ العلمَ نورًا»، وقال الشَّاعرُ[2]:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العهدِ يا عُرْوَ؛ فاغتَبِطْ ... فإنَّ اغتباطًا بالوفاءِ حَميدُ

* وأفعالُ الظَّنِّ هي: «ظَنَّ»، و«حَسِبَ»، و«خال»، و«زعَم».

ـ «ظنَنتُ مُحمَّدًا نائمًا»، فهي تنصبُ مفعولينِ: المفعولَ الأوَّلَ «مُحمَّدًا»، والمفعولَ الثَّانيَ: «نائمًا».

---

(١) يُنظَر: «المقاصد النَّحويَّة» للعَيْنيِّ ٢/ ٨٢٢.

(٢) يُنظَر: «المقاصد النَّحويَّة» ٢/ ٨٢٤.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَإِذَا تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ؛ نَصَبَتِ الْمَفْعُولَيْنِ؛ كَقَوْلِكَ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، فَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ: فَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ.

هذه الأفعالُ ـ «ظَنَّ» وأخواتُها ـ لها ثلاثُ أحوالٍ:

١ ـ أنْ تَتقدَّمَ على المفعولينِ؛ نحوُ: «ظنَنتُ زيدًا قائمًا». وحكمُها: تنصبُ مفعولينِ وجوبًا.

٢ ـ أنْ تَتوسَّطَ فتأتيَ بينَ المفعولِ الأوَّلِ والمفعولِ الثَّاني؛ نحوُ: «زيدًا ظنَنتُ نائمًا». وحكمُها: جوازُ الإعمالِ والإهمالِ[1]، والإعمالُ أكثرُ.

٣ ـ أنْ تَتأخَّرَ عن المفعولينِ؛ نحوُ: «زيدًا نائمًا ظننتُ». وحكمُها: جوازُ الإعمالِ والإهمالِ[2]، والإهمالُ أكثرُ؛ لأنَّ المفعولينِ تَقدَّما، فضعُفَ عملُها.

---

(١) فيجوزُ: «زيدًا ظَننتُ نائمًا»، ويجوزُ: «زيدٌ ظنَنتُ نائمٌ».

(٢) فيجوزُ: «زيدًا نائمًا ظَننتُ»، ويجوزُ: «زيدٌ نائمٌ ظَننتُ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ الظُّرُوفِ

الظَّرْفُ مَنْصُوبٌ أَبَدًا، وَهُوَ كُلُّ اسْمِ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ ضُمِّنَ مَعْنَى «فِي» كَقَوْلِكَ: «رَأَيْتُكَ الْيَوْمَ»، وَ«مَشَيْتُ أَمَامَكَ».

وَلَا يُنْصَبُ الْمَكَانُ عَلَى الظَّرْفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُبْهَمًا، فَلَوْ قُلْتَ: «قَعَدْتُ الدَّارَ»؛ لَمْ يَجُزْ.

---

* الظُّروفُ تُسمَّى المفعولَ فيه؛ وهو: اسمٌ يَدُلُّ على الزَّمانِ والمكانِ مُتضمِّنٌ معنى «في».

تقولُ مثلًا:

- «مشَيتُ عصرًا»؛ يعني: في العصرِ.
- و«سافَرتُ مغربًا»؛ يعني: في المغربِ.
- و«مشَيتُ يمينًا»؛ يعني: في جهةِ اليمينِ.
- و«مشَيتُ أمامًا»؛ يعني: في جهةِ الأمامِ.

* فهذه أسماءٌ تَدُلُّ على زمانٍ أو مكانٍ، منصوبةٌ، مُتضمِّنةٌ معنى «في».

* فإنْ لم تَتضمَّنْ معنى «في»؛ فلا تُعرَبُ ظرفًا.

- فإذا قلتَ: «الصَّباحُ جميلٌ»، فلا تُعرَبُ ظرفًا؛ لأَنَّها لا تَتضمَّنُ معنى «في».
- وكذلك: «مشَيتُ في الصَّباحِ»؛ لا تُعرَبُ ظرفًا؛ لأَنَّها مجرورةٌ بحرفِ الجرِّ.

* ولا تُعرَبُ ظرفًا إلَّا إذا كانت منصوبةً؛ فتقولُ: «سافَرتُ صباحًا»؛ أي: في الصَّباحِ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ

وَهُوَ كُلُّ مَصْدَرٍ صَحَّ تَقْدِيرُهُ بِاللَّامِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكِرَةً؛ كَقَوْلِكَ: «جِئْتُ إِكْرَامًا لَكَ»، وَ«فَرَرْتُ مِنْهُ مَخَافَةَ شَرِّهِ».

المفعولُ له هو المفعولُ لأجلِه، وهو: اسمٌ منصوبٌ يُبيِّنُ سببَ حدوثِ الفعلِ؛ نحوُ:

ـ «صلَّيتُ طلبًا لمغفرةِ اللهِ»؛ فكلمةُ «طلبًا» منصوبةٌ بيَّنت سببَ صلاتي.

ـ وقال حاتمٌ الطَّائيُّ:

وأَغفِرُ عَوْراءَ الكَريمِ ادِّخارَهُ وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تكرُّما

* وشرطُ المفعولِ له:

١ ـ أنْ يُشتَقَّ مِن فعلٍ وجدانيٍّ قلبيٍّ وليس حركيًّا، في الغالبِ.

٢ ـ أنْ يَتَّحِدَ معَ فاعلِه في الزَّمنِ؛ نحوُ: «صلَّيتُ طلبًا للمغفرةِ»؛ فطلبي لهذا الأمرِ وقتَ صلاتي.

٣ ـ أنْ يَتَّحِدَ معَ فاعلِه في الفعلِ؛ نحوُ: «بكَتِ الأُمُّ حزنًا على فراقِ ولدِها»؛ فحزنُها حينَ بكَتْ.

* ويُسأَل عنه بـ: «لماذا»:

ـ نحوُ: لماذا بكَتِ الأُمُّ؟

ج: «بكَتِ الأُمُّ حُزْنًا على فراقِ ولدِها».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ الِاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى: «مَعَ»؛ كَقَوْلِكَ: «قُمْتُ وَزَيْدًا»، وَ«كُنْتُ وَعَمْرًا كَالْأَخَوَيْنِ»، وَ«مَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنِّيلَ».

إذا جاءتِ الواوُ، وجاء بعدَها اسمٌ منصوبٌ، وكانت الواوُ تُفِيدُ معنى: «معَ»؛ فهذا هو المفعولُ معَه.

ـ فـإذا قلـتَ: «قمـتُ وزيـدًا»، وأردتَ أنَّك قمتَ معَ زيـدٍ؛ فإنَّ «زيـدًا» حينَئذٍ يُعرَبُ مفعـولًا معَه.

ـ «جـاء الأميـرُ والجيـشَ»؛ يعنـي: مـعَ الجيـشِ، فتُعـرَبُ كلمـةُ «الجيـش» مفعـولًا معَـه.

ـ «سِـرتُ والقمـرَ»؛ أي: تكـونُ ماشـيًا، والقمرُ معَـك؛ فتُعرَبُ كلمـةُ «القمر» مفعولًا معَـه منصوبًا.

ـ «سِرتُ والنِّيلَ»؛ يعني: معَ النِّيلِ، فتُعرِبُه مفعولًا معَه منصوبًا.

ـ لكنْ إذا قلتَ: «جاء زيدٌ يَجُرُّ ثوبَه»؛ أصبَحتْ حالًا؛ لأَنَّه تَحدَّثَ عن معرفةٍ.

* ويجوزُ أنْ تَتقدَّمَ الحالُ على عامِلِها؛ نحوُ: «راكبًا جاء عمرٌو»، وأصلُها: «جاء عمرٌو راكبًا».

وبابُ الحالِ طويلٌ جدًّا في كتبِ النَّحوِ، لكنْ نقتصرُ على ما ذكَره المُصنِّفُ رحمه اللهُ.

وقولِـه: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[١]؛ فـ«شَـيْبًا» أزالَـتِ الإبهـامَ فـي: «اشـتَعَلَ الـرَّأسُ».

والكلامُ في هذا كثيرٌ، لكن ذكَرْناه باختصارٍ.

(١) سورةُ مريمَ: ٤.

والإعـرابُ الثَّانـي: يجـوزُ أنْ تُعرِبَـه بـدلًا مِن المُسـتثنَى منه، فتقـولَ: «ما جاء القـومُ إلَّا زيدٌ».

الحالـةُ الثَّالثـةُ: نفـي الجملـةَ، ونحـذفُ المُسـتثنَى منـه، فنقولُ: «مـا جاء إلَّا زيـدٌ». وفـي هذه الحالـةِ نُعرِبُها الإعـرابَ العاديَّ: «جـاء زيدٌ»: «جـاء» فعلٌ ماضٍ، و«زيـدٌ» فاعلٌ.

فهذه هي الحالاتُ الثَّلاثُ للاستثناءِ بـ«إلَّا».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَإِنِ اسْتَثْنَيْتَ بِـ«غَيْرٍ»؛ أَعْرَبْتَهَا إِعْرَابَ الِاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «إِلَّا»، وَجَرَرْتَ مَا بَعْدَهَا.

إذا استَثنَيتَ بـ«غيرٍ»، أو «سِوًى»، فقلتَ مثلًا ـ كما في الأمثلةِ المُتقدِّمةِ ـ: «قام القومُ غيرَ زيدٍ»، و«ما قام القومُ غيرَ زيدٍ»، و«ما قام غيرُ زيدٍ»؛ فإنَّك تُعرِبُ ما بعدَهما مُضافًا إليه، فكلمةُ «زيدٍ» في الأمثلةِ الثَّلاثةِ تُعرَبُ مُضافًا إليه مجرورًا؛ لأنَّ ما يأتي بعدَ «غيرٍ» و«سِوًى» لا يُعرَبُ إلَّا مُضافًا إليه.

أمَّا «غيرٌ»، و«سِوًى»؛ فنُعرِبُهما الإعرابَ الَّذي أَعرَبْناه لِمَا بعدَ «إلَّا»:

ـ فإذا كانتِ الجملةُ تامَّةً مُوجَبةً؛ وجَب النَّصبُ، فتقولُ: «جاء القومُ غيرَ زيدٍ»؛ «غيرَ»: مُستثنًى منصوبٌ.

ـ وإذا كانتِ الجملةُ تامَّةً منفيَّةً؛ جاز النَّصبُ على الاستثناءِ، وجاز أنْ تُعرَبَ بدلًا، فتقولُ: «ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ وغيرُ زيدٍ»؛ إنْ نصَبتَ فمُستثنًى، وإنْ رفَعتَ فبدلٌ.

* وفي الحالةِ الثَّالثةِ [الاستثناءِ النَّاقصِ]؛ تُعرَبُ حَسَبَ موقعِها في الجملةِ، فإذا قلتَ: «ما جاء غيرُ زيدٍ»؛ فإنَّك تُعرِبُ كلمةَ «غير» فاعلًا مرفوعًا، وما بعدَه مُضافًا إليه.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ مَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ

وَهِيَ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا: اسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ لِلْحَالِ أَوِ الِاسْتِقْبَالِ، أَوِ اعْتَمَدَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا الْيَوْمَ أَوْ غَدًا». فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي؛ لَمْ يَعْمَلْ.

هذه تُسمَّى المُشتقَّاتِ الَّتي تعملُ عملَ الفعلِ، فترفعُ الفاعلَ، وتنصبُ المفعولَ.

أوَّلُها[١]: اسمُ الفاعلِ، وهو: ما دَلَّ على حدثٍ وفاعلِه؛ نحوُ:

ـ «كاتب»: دَلَّ على الكتابةِ والَّذي فعَلها.

ـ «صانع»: دَلَّ على الصِّناعةِ والَّذي فعَلها.

ـ «قارئ»: دَلَّ على القراءةِ والَّذي فعَلها.

ويأتي من الفعلِ الثُّلاثيِّ على وزنِ: «فَاعِل».

* ومِن شروطِ عملِه عملَ الفعلِ:

١ ـ أنْ يَدُلَّ على الحالِ أو الاستقبالِ، ولا يَدُلَّ على الماضي[٢]؛ نحوُ: «أنا صائمٌ غدًا»[٣].

٢ ـ أنْ يعتمدَ على مبتدأٍ، أو استفهامٍ.

---

(١) وهو أقواها، حتَّى إنَّ الصِّفةَ المُشبَّهةَ تعملُ لأنَّها شُبِّهتْ باسمِ الفاعلِ.

(٢) فلو دَلَّ على الماضي؛ فإنَّه لا يكونُ عاملاً، فلا يُقالُ: «أنا كاتبُ الدَّرسَ أمسِ».

(٣) «صائمٌ»: اسمُ فاعلٍ عَمِلَ الرَّفعَ في الفاعلِ، وهو الضَّميرُ المُستتِرُ؛ يعني: صائمٌ أنا، فهي مِثلُ قولِك: «سأصومُ»؛ يعني: أنا.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَالثَّانِي: اسْمُ الْمَفْعُولِ؛ كَقَوْلِكَ: «عَمْرٌو مُكْرَمٌ غُلَامُهُ».

---

* اسمُ المفعولِ مِثلُ: «مكتوبٍ»، و«منصورٍ»، و«مُكرَمٍ».

* وهو يعملُ مِثلَ الفعلِ المبنيِّ للمجهولِ:

ـ ففي قولِك: «يُكرَمُ زيدٌ»، يُعرَبُ «زيدٌ»: نائبَ فاعلٍ.

ـ فكذلك: «مُكرَمٌ زيدٌ»، يُعرَبُ «زيدٌ»: نائبَ فاعلٍ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

الرَّابِعُ: الْمَصْـدَرُ؛ كَقَوْلِـكَ: «عَجِبْـتُ مِـنْ ضَـرْبِ زَيْـدٍ عَمْـرًا، وَمِـنْ ضَـرْبِ عَمْـرٍو زَيْدًا».

---

* المصدرُ هو أصلُ المُشتَقَّاتِ؛ فـ«ضرَب يَضرِبُ» مأخوذةٌ مِن «الضَّربِ»، و«أكَل يأكلُ آكِلٌ» مأخوذةٌ مِن «الأكلِ».

* فالمصدرُ يعملُ عملَ الفعلِ؛ نحوُ: «عَجِبتُ مِن ضربِك زيدًا»؛ فكلمةُ «زيدًا»: مفعولٌ به منصوبٌ.

س: ما الَّذي نصَبه، معَ أنَّه لا يوجدُ فعلٌ؟

ج: الَّذي نصَبه: المصدرُ.

* وتقولُ: «عَجِبتُ مِن إكرامِك مُحمَّدًا»؛ فـ«مُحمَّدًا»: مفعولٌ به منصوبٌ، نصَبه المصدرُ: «إكرام».

[٣] اسمُ فعلِ أمرٍ[١]؛ مِثلُ:

ـ «صَهْ»، و«صَهٍ» بالتَّسكينِ والتَّنوينِ.

ـ «حَيَّ»، و«حَيَّهَلَا» بمعنى: أَقبِلْ؛ نحوُ قولِ المُؤذِّنِ: «حَيَّ على الفلاحِ».

ـ «آمِينَ» بمعنى: اللَّهُمَّ استَجِبْ.

ـ ما جاء على وزنِ: «فَعَالِ»؛ نحوُ: «دَرَاكِ» بمعنى: أَدرِكْ، و«تَرَاكِ» بمعنى: اترُكْ.

فهي أسماءٌ، وإنْ كانت تعملُ عملَ الفعلِ، وفيها معنى الحدثِ.

---

(١) وهذا القسمُ أكثرُها مجيئًا في اللُّغةِ.

* وقولُ اللهِ تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[1]، جاءت هذه الكلمةُ منصوبةً بعدَ مرفوعاتٍ، على الاختصاصِ؛ يعني بتقديرِ فعلٍ هو: «أَخُصُّ».

[٢] بابُ الإغراءِ؛ وهو الحثُّ على الشَّيءِ.

وله أوجهٌ:

الأوَّلُ: أنْ تَذكُرَ الاسمَ الَّذي تريدُ الحثَّ عليه منصوبًا؛ نحوُ: «الصَّلاةَ»؛ يعني: الْزَمِ الصَّلاةَ. فكلمةُ «الصَّلاة»: مفعولٌ به منصوبٌ بتقديرِ: الزَمِ الصَّلاةَ.

الثَّاني: أنْ تُكرِّرَ الكلمةَ؛ نحوُ قولِه ـ ﷺ ـ: «الصَّلاةَ الصَّلاةَ، وما ملكتْ أيمانُكم»؛ يعني: الزَمُوا الصَّلاةَ. فالأُولَى: مفعولٌ به، والثَّانيةُ: توكيدٌ.

الثَّالثُ: أنْ تأتيَ بالعطفِ؛ نحوُ: «الصَّلاةَ والصِّيامَ»؛ فالأولى: مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: الزَمْ. والثَّانيةُ: معطوفٌ عليه.

(١) سورةُ النِّساءِ: ١٦٢.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ

وَهِيَ: «مِنْ»، وَ«إِلَى»، وَ«عَنْ»، وَ«عَلَى»، وَ«فِي»، وَ«رُبَّ»، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفُ الْقَسَمِ، وَ«حَتَّى»، وَ«مُنْذُ»، وَ«مُذْ»، وَ«حَاشَا».

فَهَذِهِ كُلُّهَا تَجُرُّ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ عَمْرٍو»، وَ«نَظَرْتُ إِلَى بَكْرٍ».

وَحُرُوفُ الْقَسَمِ: الْبَاءُ، وَالْوَاوُ، وَالتَّاءُ، وَالْمُقْسَمُ بِهِ مَجْرُورٌ؛ كَقَوْلِكَ: «بِالله»، وَ«وَالله»، وَ«تَالله». وَلَا تَدْخُلُ التَّاءُ إِلَّا عَلَى اسْمِ الله تَعَالَى، فَإِنْ حَذَفْتَهَا نَصَبْتَ الِاسْمَ؛ كَقَوْلِكَ: «اللهَ لَأَفْعَلَنَّ».

أغلبُ حروفِ الجرِّ معروفٌ لدى كثيرٍ مِن الطُّلَّابِ؛ نحوُ: «مِن»، و«إلى»، و«عن»، و«على».

لكنْ تُوجَدُ بعضُ حروفِ الجرِّ تحتاجُ إلى توضيحٍ؛ مِثلُ:

ـ «حتَّى»[1]؛ قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[2]؛ يعني: إلى مطلعِ الفجرِ. فهي هنا حرفُ جرٍّ، وما بعدَها اسمٌ مجرورٌ.

ـ و«مُذْ»، و«مُنْذُ» إذا جاء بعدَ أحدِهما اسمٌ؛ فإنَّه يكونُ حرفَ جرٍّ؛ نحوُ: «جِئتُك منذُ يومينِ، أو مُذْ يومينِ».

---

(١) قال الفيروزَابَاديُّ في «القاموسِ المحيطِ» ص١٥٠: (و«حتَّى»: حرفٌ للغايةِ، وللتَّعليلِ، وبمعنى «إلَّا» في الاستثناءِ، ويخفضُ ويرفعُ وينصبُ؛ ولهذا قال الفرَّاءُ: أموتُ وفي نفسي مِن «حتَّى» شيءٌ). ويُنظَرُ أيضًا: «تاجُ العروسِ» ٤/ ٤٨٩ للزَّبيديِّ.

(٢) سورةُ القدرِ: ٥.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ الْإِضَافَةِ

إِذَا أَضَفْتَ اسْمًا إِلَى اسْمٍ بِمَعْنَى اللَّامِ، أَوْ بِمَعْنَى «مِنْ» أَوْ «فِي»؛ جَرَرْتَ الِاسْمَ الثَّانِيَ، وَلَمْ تُنَوِّنِ الْأَوَّلَ؛ نَحْوُ: «هَذَا غُلَامُ عَمْرٍو»، وَ«هَذَا خَاتَمُ فِضَّةٍ»، وَ«ضَرْبُ الْيَوْمِ».

الإضافةُ تحملُ معنى اللَّامِ بأكثريَّةٍ، ومعنى «مِن» بكثرةٍ، ومعنى «في» بِقِلَّةٍ.

ـ قال تعالى: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[1].

ـ وقال ـ ﷺ ـ: «الْتَمِسْ ولو خاتمًا مِن حديدٍ»؛ أي: «خاتمَ حديدٍ»، مضافٌ ومضافٌ إليه.

ـ وتقولُ: «هذا كتابُ زيدٍ»؛ أي: هذا كتابٌ لزيدٍ.

إذَنْ، فهي لا تخرجُ عن معنى: اللَّامِ، أو «مِن»، أو «في».

* والإضافةُ نوعانِ:

[١] إضافةٌ محضةٌ، وتُسمَّى اللَّفظيَّةَ.

[٢] وإضافةٌ غيرُ محضةٍ، وتُسمَّى المعنويَّةَ.

ـ فالإضافةُ غيرُ المحضةِ [المعنويَّةُ]: هي إضافةُ المُشتَقَّاتِ[2] إلى ما بعدَها؛ كقولِك: «كاتبُ الدَّرسِ»، و«مسلوبُ المالِ»، و«جميلُ الوجهِ»، وكقولِه تعالى:

---

(١) سورةُ سَبَأ: ٣٣.

(٢) كاسمِ الفاعلِ، أو اسمِ المفعولِ، أو الصِّفةِ المُشبَّهةِ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ النَّكِرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

النَّكِرَةُ نَحْوُ: «رَجُلٍ»، وَ«فَرَسٍ».

وَالْمَعْرِفَةُ: الْمُضْمَرَاتُ، وَالْأَعْلَامُ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ، وَالْمَوْصُولَاتُ، وَمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالْمُنَادَى الْمُعَيَّنُ، وَالْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ إِضَافَةً مَحْضَةً.

الأصلُ في الأسماءِ أنَّها نكرةٌ، والمعارفُ سبعةٌ فقطْ؛ هي:

١ ـ المُضمَراتُ.

٢ ـ أسماءُ الإشارةِ.

٣ ـ الأسماءُ الموصولةُ.

٤ ـ الأعلامُ.

٥ ـ النَّكرةُ المُضافةُ إلى معرفةٍ.

٦ ـ المُعرَّفُ بالألفِ واللَّامِ.

٧ ـ المُعرَّفُ بالنِّداءِ.

هذه هي المعارفُ، وما عداها نكراتٌ؛ وهي: ما أُشيعَ في جنسِه؛ مِثلُ: «رجلٍ»، و«بابٍ»، و«امرأةٍ»، و«بيتٍ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ الصِّفَةِ

وَهِيَ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ فِي عَشَرَةِ أَشْيَاءَ: الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالْجَرِّ، وَالتَّعْرِيفِ، وَالتَّنْكِيرِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالْإِفْرَادِ، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ؛ نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ الْكَرِيمُ»، وَ«رَأَيْتُ امْرَأَةً عَالِمَةً».

هذا تفصيلُ معنى قولِهم: (الصِّفةُ تَتبَعُ الموصوفَ). وبابُ النَّعتِ أقوى بابٍ في التَّوابعِ؛ لأنَّه يَتبَعُ المنعوتَ في كلِّ شيءٍ:

ـ فإذا جاء الموصوفُ معرفةً؛ يكونُ معرفةً.

ـ وإذا جاء نكرةً؛ يكونُ نكرةً.

ـ وإذا جاء مُذكَّرًا؛ يكونُ مُذكَّرًا.

ـ وإذا جاء مُؤنَّثًا؛ يكونُ مُؤنَّثًا.

ـ وإذا جاء مرفوعًا؛ يكونُ مرفوعًا.

ـ وإذا جاء منصوبًا؛ يكونُ منصوبًا.

ـ وإذا جاء مجرورًا؛ يكونُ مجرورًا.

ـ وإذا جاء مُفرَدًا؛ يكونُ مُفرَدًا.

ـ وإذا جاء مُثنًّى؛ يكونُ مُثنًّى.

ـ وإذا جاء جمعًا؛ يكونُ جمعًا.

فيَتبَعُه في كلِّ شيءٍ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ الْبَدَلِ

وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي الْإِعْرَابِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُخَالِفَهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ.

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: بَدَلُ الْكُلِّ، وَالْبَعْضِ، وَالِاشْتِمَالِ، وَالْغَلَطِ.

فَالْأَوَّلُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ...﴾ الْآيَةَ[1].

وَالثَّانِي: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾[2].

وَالثَّالِثُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾[3].

وَالرَّابِعُ: كَقَوْلِهِ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَمْرٍو»، وَإِنَّمَا ذَكَرْتَ الْأَوَّلَ عَلَى جِهَةِ الْغَلَطِ.

البدلُ: هو ما كان على نيَّةِ لفظِ المُبدَلِ منه؛ نحوُ:

ـ «جاء أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ»؛ فالصِّدِّيقُ هو أبو بكرٍ، فلو حذفتَ: «الصِّدِّيقُ»، ووضعتَ مكانَها: «أبو بكرٍ»؛ لأدَّى المعنى نفسَه.

ـ «هذا الفاروقُ عمرُ»؛ فلو وضعتَ: «الفاروق» بدلَ: «عمر»؛ لأدَّى المعنى نفسَه.

فالبدلُ يكونُ على نيَّةِ لفظِ المُبدَلِ منه، ويأخذُ حكمَه.

---

(١) سورةُ الفاتحةِ: ٦، ٧.

(٢) سورةُ آلِ عمرانَ: ٩٧.

(٣) سورةُ البقرةِ: ٢١٧.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُهُ عَشَرَةٌ، وَكُلُّهَا تَجْعَلُ إِعْرَابَ الثَّانِي كَإِعْرَابِ الْأَوَّلِ، وَهِيَ:

الْوَاوُ: لِلْجَمْعِ؛ كَقَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

وَالْفَاءُ: لِلتَّعْقِيبِ.

وَ«ثُمَّ»: لِلتَّرَاخِي.

وَ«لَا»: لِإِثْبَاتِ الْأَوَّلِ وَنَفْيِ الثَّانِي؛ كَقَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو لَا بَكْرٍ».

وَ«بَلْ»: لِلْإِضْرَابِ.

وَ«لَكِنْ»: لِلاسْتِدْرَاكِ.

وَ«أَوْ»: لِلشَّكِّ وَالتَّخْيِيرِ وَغَيْرِهِمَا.

وَ«إِمَّا»: كَـ«أَوْ».

وَ«حَتَّى»: بِمَعْنَى الْوَاوِ.

وَ«أَمْ»؛ كَقَوْلِكَ: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟».

فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ؛ أَكَّدْتَهُ؛ كَقَوْلِكَ: «أَقِمْ أَنْتَ وَعَمْرٌو».

وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ؛ فَالْمُخْتَارُ إِعَادَةُ الْجَارِّ؛ كَـ«مَرَرْتُ بِهِ وَبِعَمْرٍو».

حروفُ العطفِ معروفةٌ[1]، هي:

---

(١) كُلُّ حروفِ العطفِ ما بعدَها يَتبعُ ما قبلَها.

لكنْ إذا أردتَ أنْ تعطفَ زيدًا عليه؛ فلا بدَّ أنْ تفصلَ بضميرٍ، فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: «أَقِمْ وزيدٌ»، بلْ: «أَقِمْ أنتَ وزيدٌ».

وهي مسألةٌ خلافيَّةٌ شهيرةٌ بينَ النُّحاةِ: هل يجبُ أنْ آتيَ بفاصلٍ بينَ الاسمِ المعطوفِ، وبينَ الضَّميرِ المعطوفِ عليه[1]؟

ـ فجمهورُهم: على أنَّه يجبُ أنْ تأتيَ بفاصلٍ، فتقولَ في الضَّميرِ المرفوعِ مثلًا: «أَقِمْ أنتَ وزيدٌ»، أمَّا في المنصوبِ فالأمرُ سهلٌ.

ـ واختار ابنُ مالكٍ: أنَّه لا يجبُ، واستَدَلَّ بقولِ عليٍّ ـ رضي اللهُ عنه ـ في حديثِ مقتلِ عمرَ ـ رضي اللهُ عنه ـ: كثيرًا ما كنتُ أسمعُ رسولَ اللهِ ـ ﷺ ـ يقولُ: «كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعَلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ»[2]، هكذا بدونِ فاصلٍ، ولم يقلْ: «ذهَبتُ أنا وأبو بكرٍ وعمرُ».

* قال: (وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ؛ فَالْمُخْتَارُ إِعَادَةُ الْجَارِّ؛ كَـ«مَرَرْتُ بِهِ وَبِعَمْرٍو»).

في العطفِ على الضَّميرِ المجرورِ، يجوزُ أنْ تقولَ: «مرَرتُ به وزيدٍ»، لكنَّ الأفضلَ أنْ تقولَ: «مرَرتُ به وبزيدٍ»، فتُعِيدُ الباءَ.

---

(١) وتعتمدُ على التَّوسُّعِ في الاستشهادِ بالحديثِ على قواعدِ النَّحوِ.

(٢) روَى البخاريُّ في «صحيحِه» ٥/ ٩ (٣٦٧٧) عن ابنِ عبَّاسٍ ـ رضي اللهُ عنهما ـ قال: إنِّي لواقفٌ في قومٍ، فدَعَوُا اللهَ لعمرَ بنِ الخطَّابِ، وقد وُضِعَ على سريرِه، إذا رجلٌ مِن خَلْفِي قد وضَع مِرْفَقَه على مَنْكِبي يقولُ: رَحِمَكَ اللهُ! إنْ كنتُ لأرجو أنْ يجعلَك اللهُ معَ صاحِبَيْكَ؛ لأنِّي كثيرًا ما كنتُ أسمعُ رسولَ اللهِ ـ ﷺ ـ يقولُ: «كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعَلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطَلَقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ»؛ فإنْ كنتُ لأرجو أنْ يجعلَك اللهُ معَهما. فالتَفَتُّ، فإذا هو عليُّ بنُ أبي طالبٍ.

[٢] وقسمٌ منصوبٌ مباشرةً.

* القسمُ المبنيُّ: هو المفردُ العَلَمُ، والنَّكرةُ المقصودةُ.

١ ـ المفردُ العَلَمُ نحوُ: «يا زيدُ[١] أَقبِلْ»، و«يا عمرُو تَعالَ»، و«يا فاطمُ». فهذا يُبنَى على الضَّمِّ، لكنَّه في محلِّ نصبٍ، مُنادًى.

٢ ـ النَّكرةُ المقصودةُ: شخصٌ لا تعرفُه، لكنَّك تقصدُه، فتقولُ: «يا رجلُ[٢] اتَّقِ اللهَ».

فهذانِ يُبنَيانِ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ.

* القسمُ المنصوبُ: ما عدا هذينِ[٣]؛ وهو: المضافُ، والشَّبيهُ بالمضافِ، والنَّكرةُ غيرُ المقصودةِ[٤]. فهذا إعرابُه: مُنادًى منصوبٌ.

١ ـ النَّكرةُ غيرُ المقصودةِ نحوُ قولِ الشَّاعرِ[٥]:

أَيَا راكبًا إمَّا عرَضتَ فبلِّغَنْ ... نَدامَايَ مِن نَجْرانَ أَلَّا تَلاقِيَا

ـ «يا راكبًا»؛ يعني أيَّ راكبٍ.

ـ وناداه بـ«أَيَا» الدَّالَّةِ على نداءِ البعيدِ.

ـ وإعرابُه: مُنادًى منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظَّاهرةُ.

---

(١) «زيدُ»: مُنادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ، في محلِّ نصبٍ.

(٢) «رجلُ»: مُنادًى مبنيٌّ على الضَّمِّ، في محلِّ نصبٍ.

(٣) ما عدا المفردَ العَلَمَ، والنَّكرةَ المقصودةَ: يُنصَبُ مُباشَرةً.

(٤) المُنادَى النَّكرةُ غيرُ المقصودةِ: أنْ تُنادِيَ اسمًا نكرةً، ولا تعني أحدًا بعينِه؛ مثلُ قولِ الخطيبِ: «يا ظالمًا اتَّقِ اللهَ». يعني: أيَّ ظالمٍ.

(٥) عبدُ يَغُوثَ بنُ وقَّاصٍ الحارثيُّ. يُنظَر: «المقاصد النَّحويَّة» للعَيْنيِّ ٤/ ١٦٨٨.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَإِنْ وَصَفْتَ الْمَضْمُومَ بِصِفَةٍ مُفْرَدَةٍ؛ جَازَ رَفْعُهَا وَنَصْبُهَا؛ نَحْوُ: «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ، وَالظَّرِيفَ».

ذكَرْنا القسمَ المبنيَّ على الضَّمِّ؛ وهو: العَلَمُ المعرفةُ، والنَّكرةُ المقصودةُ؛ نحوُ: «يا زيدُ»، و«يا رجلُ».

* فلو جاء بعدَها نعتٌ:

ـ فلك أنْ ترفعَ النَّعتَ؛ بناءً على اللَّفظِ، فتقولَ: «يا زيدُ الظَّريفُ».

ـ ولك أنْ تنصبَ النَّعتَ على المحلِّ؛ لأنَّ محلَّها النَّصبُ، فتقولَ: «يا زيدُ الظَّريفَ».

* فلك في النَّعتِ وجهانِ: وجهٌ على اللَّفظِ، ووجهٌ على المحلِّ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَتَقُولُ: «يَا لَـلهِ، وَيَا لِلْمُسْلِمِينَ»، فَتَفْتَحُ اللَّامَ الْأُولَى، وَتَكْسِرُ الثَّانِيَةَ.

أشار هنا إلى مسألةِ (الاستغاثةِ)، ومثَّل لها بـ: «يَا للهِ لِلْمُسلِمِينَ»، بفتحِ اللَّامِ في الكلمةِ الأولى، وكسرِ اللَّامِ في الكلمةِ الثَّانيةِ؛ لأنَّ اللَّامَ الأُولَى للمُستغاثِ به، والثَّانيةَ للمُستغاثِ له [أي: مِن أجلِه].

ـ و«يا فاطمةُ»، يحذفونَ التَّاءَ، فيقولون: «يا فاطمُ»[١].

ـ و«يا منصورُ»، يقولون: «يا مَنْصُ»، بحذفِ آخِرِ حرفينِ.

فهذا هو التَّرخيمُ.

* ثُمَّ أشار إلى النُّدْبةِ، وصورتُها: نداءُ الاسمِ بالواوِ، وانتهاؤُه بالألفِ والهاءِ؛ نحوُ: «وا رَبَّاهْ»، «وا إِسْلاماهْ»، «وا زَيْدَاهْ».

= فقال التَّوْأَمُ: كنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ استِعارَا

فقال امرؤُ القيسِ: أَرِقْتُ له ونامَ أبو شُرَيحٍ

فقال التَّوأمُ: إذا ما قلتُ: قد هَدَأَ؛ اسْتَطَارَا

فقال امرؤُ القيسِ: كأَنَّ هَزِيزَهُ بِوَرَاءِ غَيْبٍ

فقال التَّوأمُ: عِشَارٌ وُلَّهٌ لَاقَتْ عِشَارَا

فقال امرؤُ القيسِ: فلَمَّا أنْ عَلَا كَنَفَيْ أُضَاخٍ

فقال التَّوأمُ: وَهَتْ أَعْجَازُ رَيِّقِهِ فَحَارَا

فقال امرؤُ القيسِ: فلم يَترُكْ بذاتِ السِّرِّ ظَبْيًا

وقال التَّوأمُ: ولم يَترُكْ بجَلْهَتِها حِمارَا

فلمَّا رآه امرؤُ القيسِ قد مَاتَنَه، ولم يكنْ في ذلك الحَرْسِ ـ أي العَصْرِ ـ مَن يُماتِنُه ـ أي يُقاوِمُه ويُطاوِلُه ـ؛ آلَى ألَّا يُنازِعَ الشِّعرَ أحدًا آخِرَ الدَّهرِ.

روَى ذلك أبو عُبَيدةَ، عن أبي عمرِو بنِ العلاءِ. يُنظَر: «العُمْدة في محاسنِ الشِّعرِ وآدابِه» لابنِ رَشِيقٍ القَيْرَوانيِّ [١/ ٢٠٢ ط محيي الدِّين = ١/ ٣٢٣ ط النَّبويِّ شعلان].

(١) كما قال امرؤُ القيسِ:

أَفَاطِـمُ مَهْـلًا بعـضَ هـذا التَّدلُّـلِ وَإِنْ كُنـتِ قـد أَزْمَعْتِ صَرْمِـي فَأَجْمِلِي

ـ وما كان على وزنِ: «أَفْعَلَ»؛ نحوُ: «أَحْمَرَ».

فهذه ممنوعةٌ مِن الصَّرفِ.

لكنْ ذكَر ابنُ عبدِ الهادي هنا تقسيمًا آخَرَ:

ـ بعضُ الأسماءِ تُمنَعُ مِن الصَّرفِ، سواءٌ عُرِّفتْ أو نُكِّرتْ.

ـ وبعضُ الأسماءِ تُمنَعُ من الصَّرفِ إذا كانت معرفةً، فإذا نُكِّرتْ جاز صرفُها.

ومِن الأسماءِ الخمسةِ الممنوعةِ مِن الصَّرفِ سواءٌ كانت معرفةً أو نكرةً: ما كان على وزنِ «أَفْعَلَ» صفةً؛ مِثلُ: «أَحْمَرَ»، و«أَبْيَضَ»، و«أَخْضَرَ»، و«أَفْضَلَ»؛ فهذه ممنوعةٌ من الصَّرفِ لأنَّها وصفٌ على وزنِ: «أَفْعَلَ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَالْمُؤَنَّثُ بِالْأَلِفِ مَمْدُودَةً أَوْ مَقْصُورَةً؛ نَحْوُ: «حَمْرَاءَ»، وَ«بُشْرَى».

يعني: العَلَمَ أو الوصفَ المُؤنَّثَ تأنيثًا لازمًا؛ وهو: ما كان آخِرُه ألفًا لازمةً، أو همزةً بعدَ ألفٍ، سواءٌ كانت همزةَ مَدٍّ، أو همزةَ قصرٍ.

ـ نحوُ: «بُشْرَى»، و«سُعْدَى»، و«لُبْنَى»، و«هُدَى».

ـ ونحوُ: «صحراءَ»، و«حمراءَ».

فمِثلُ هذا ممنوعٌ من الصَّرفِ دائمًا.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَالْجَمْعُ الَّـذِي بَعْدَ الْأَلِفِ حَرْفَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ؛ نَحْـوُ: «دَرَاهِمَ»، وَ«دَنَانِيرَ».

هذه صيغةُ مُنتهَى الجموعِ، ولها وزنانِ:

الأوَّلُ: «مَفَاعِلُ»؛ نحوُ: «دراهمَ»، و«مساجدَ».

والثَّاني: «مَفَاعِيلُ»؛ نحوُ: «مفاتيحَ»، و«مصابيحَ».

وهي ممنوعةٌ من الصَّرفِ دائمًا.

ـ «رُبَّ مَعْدِي كَرِبٍ سَمِعتُ»؛ يعني: كثيرًا ما سمعتُ أُناسًا يُسَمَّوْنَ: «مَعْدِي كَرِبَ»[1].

فنكَّر الاسمَ أوَّلًا، ثُمَّ صرَفه. فهذا من النَّوعِ الَّذي إذا نُكِّر صُرِفَ، وإذا عُرِّفَ مُنِعَ من الصَّرفِ.

* فأوَّلُها: (الِاسْمُ الَّذِي عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ)؛ نحوُ:

ـ «أحمدَ» على وزنِ: «أفعلَ».

ـ «يَزِيدَ»: عَلَمٌ لشخصٍ على وزنِ الفعلِ المضارعِ، فلذا يُمنَعُ من الصَّرفِ.

ـ «شَمَّرَ» ممنوعٌ من الصَّرفِ لأنَّه على وزنِ الفعلِ الماضي.

ـ «يَشكُرَ» اسمُ قبيلةٍ، ممنوعٌ من الصَّرفِ؛ لأنَّه على وزنِ الفعلِ المضارعِ.

فقال له يحيى: وكيف علمتَ أنِّي أحمقُ؟!

قال: كأنْ ليس في الدُّنيا يحيى وأحمدُ غيرُكما؟! كتَبتُ عن سبعةَ عشَرَ أحمدَ بنِ حنبلٍ غيرِ هذا.

قال: فوضَع أحمدُ بنُ حنبلٍ كُمَّه على وجهِه، وقال: دَعْهُ يقومُ. فقام كالمستهزئِ بهم.

(١) لكنَّ المُبرِّزَ منهم والفارسَ واحدٌ معروفٌ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَالْمُؤَنَّثُ لَفْظًا نَحْوُ: «طَلْحَةَ»، أَوْ مَعْنًى نَحْوُ: «سُعَادَ».

المُؤنَّثُ بكُلِّ أنواعِه ممنوعٌ من الصَّرفِ، سواءٌ كان مُؤنَّثًا لفظيًّا، أو مُؤنَّثًا معنويًّا، أو كان مُؤنَّثًا معنويًّا ولفظيًّا معًا.

المُؤنَّثُ اللَّفظيُّ: اسمُ رجلٍ فيه تاءُ التَّأنيثِ؛ نحوُ: «طلحةَ»، و«حمزةَ»، و«عُبادةَ».

المُؤنَّثُ المعنويُّ: اسمُ امرأةٍ بدونِ تاءِ التَّأنيثِ؛ نحوُ: «سُعَادَ»، و«دَعْدَ»، و«زينبَ».

المُؤنَّثُ المعنويُّ اللَّفظيُّ: اسمُ امرأةٍ فيه تاءُ التَّأنيثِ؛ نحوُ: «فاطمةَ»، و«خديجةَ»، و«عائشةَ».

فكُلُّ هذه الأنواعِ ممنوعٌ من الصَّرفِ.

والعِلَّةُ: العَلَميَّةُ، والتَّأنيثُ.

وذكَرْنا قبلَ ذلك أنَّ الممنوعَ من الصَّرفِ:

[١] ممنوعٌ من التَّنوينِ:

ـ فيُرفَعُ بضمَّةٍ واحدةٍ؛ نحوُ: «هذا طلحةُ».

ـ ويُنصَبُ بفتحةٍ واحدةٍ؛ نحوُ: «رأيتُ حمزةَ».

[٢] يُجَرُّ بالفتحةِ بدلَ الكسرةِ؛ نحوُ: «سلَّمتُ على طلحةَ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَمَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ مَزِيدَتَانِ؛ كَـ: «عُثْمَانَ».

هذا ممنوعٌ مِن الصَّرفِ: للعَلَميَّةِ، وزيادةِ الألفِ والنُّونِ؛ نحوُ: «عُثْمانَ»[1]، و«سَلْمانَ».

(١) كان عثمانُ بنُ عفَّانَ ـ رضي اللهُ عنه ـ محبوبًا؛ لشِدَّةِ حيائِه. وقد روَى ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «العِيَالِ» ١/ ٤٣٥ (٢٦٦) عن الشَّعبيِّ قال: كانت قُرَيْشٌ تُحِبُّ عثمانَ، حتَّى إنَّ المرأةَ كانت تُرقِّصُ ابنَها فتقولُ:

أُحِبُّكَ وَالرَّحْمَنْ حُبَّ قُرَيْشٍ عُثْمَانْ

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ الْعَدَدِ

الْعَـدَدُ فِي الْمُذَكَّـرِ مِـنْ ثَلَاثَةٍ إِلَـى الْعَشَـرَةِ بِالْهَـاءِ، وَفِي الْمُؤَنَّـثِ بِغَيْرِهَـا؛ نَحْوُ: «عَشَـرَةِ رِجَـالٍ»، وَ«عَشْـرِ نِسْـوَةٍ»، وَتَقُـولُ: «أَحَـدَ عَشَـرَ رَجُـلًا»، وَ«إِحْـدَى عَشْـرَةَ امْـرَأَةً»، فَتَمْيِيـزُهُ بِوَاحِـدٍ نَكِـرَةٍ مَنْصُـوبٍ، وَكَذَلِكَ إِلَى تِسْـعَةٍ وَتِسْـعِينَ، وَتَقُـولُ: «اثْنَا عَشَـرَ رَجُـلًا»، وَ«اثْنَتَـا عَشْـرَةَ امْـرَأَةً» بِالْأَلِفِ فِـي الرَّفْـعِ، وَبِالْيَـاءِ فِي الْجَـرِّ وَالنَّصْبِ، وَتَقُـولُ: «ثَلَاثَـةَ عَشَـرَ رَجُـلًا»، فَتُثْبِتُ الْهَاءَ فِـي الِاسْـمِ الْأَوَّلِ، وَتَحْذِفُهَا فِـي الثَّانِي فِي الْمُذَكَّـرِ، وَتَعْكِـسُ ذَلِـكَ فِـي الْمُؤَنَّـثِ إِلَى تِسْـعَةَ عَشَـرَ، وَتُضَـافُ الْمِئَةُ وَالْأَلْـفُ إِلَى الْمُفْـرَدِ؛ نَحْوُ: «مِئَـةِ دِرْهَـمٍ»، وَ«أَلْـفِ دِينَارٍ».

افهَمْ أحكامَ الأعدادِ المفردةِ، وستفهمُ أحكامَ الأعدادِ الباقيةِ بعدَ ذلك؛ لأنَّها مبنيَّةٌ عليها.

ـ الأعدادُ المفردةُ: مِن «واحدٍ» إلى «عشرةٍ».

ـ الأعدادُ المُركبَّةُ: مِن «أحدَ عشرَ» إلى «تسعةَ عشرَ».

ـ الأعدادُ المعطوفةُ: مِن «واحدٍ وعشرينَ» إلى «تسعٍ وتسعينَ»[1].

* العددانِ «واحدٌ» و«اثنانِ»: يُوافِقانِ المعدودَ دائمًا: فيُذكَّرانِ معَ المُذكَّرِ، ويُؤنَّثانِ معَ المُؤنَّثِ.

ـ فتقولُ: «رجلٌ واحدٌ»، و«امرأةٌ واحدةٌ».

---

(١) وتُسمَّى معطوفةً؛ لأنَّك تقولُ: «واحدٌ وعشرونَ»، و«سبعٌ وثلاثونَ»، ففيها واوُ العطفِ.

ـ «عندي ١٣ قلمًا».

ج: «عندي ثلاثةَ عشرَ قلمًا»؛ لأنَّ القلمَ مُذكَّرٌ.

* الأعـدادُ المعطوفـةُ: تخالفُ المعـدودَ؛ إلَّا ألفاظَ العقودِ فإنَّها لا تُوافِقُ ولا تُخالِفُ.

ـ فتقولُ: «عندي ثلاثٌ وعشرونَ طاولةً، وثلاثةٌ وعشرونَ[1] قلمًا».

(١) ألفاظُ العقودِ؛ كـ«عشرين»، و«ثلاثين»، ونحوِهما: مِن المُلْحَقاتِ بجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ؛ فتُرفَعُ بالواوِ، وتُنصَبُ وتُجَرُّ بالياءِ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَتَقُولُ: «اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا»، وَ«اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً» بِالْأَلِفِ فِي الرَّفْعِ، وَبِالْيَاءِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ.

العددُ «اثنانِ» في المفردِ والمعطوفِ، والعددُ «اثنا عشرَ» في المُركَّبِ: يُعرَبُ إعرابَ المُثنَّى.

ـ تقولُ: «جاء اثنا عشرَ رجلًا».

«اثنا»: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الألفُ؛ لأنَّه مُلحَقٌ بالمُثنَّى.

ـ «رأيتُ اثنَيْ عشرَ رجلًا».

«اثنَيْ»: مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الياءُ؛ لأنَّه مُلحَقٌ بالمُثنَّى.

ـ وفي المفردِ نقولُ: «رأيتُ اثنينِ»: مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الياءُ؛ لأنَّه مُلحَقٌ بالمُثنَّى.

تُعرَبُ الأعدادُ المُركَّبةُ حسَبَ موقعِها في الجملةِ، ونقولُ: (اسمٌ مبنيٌّ على فتحِ الجزأينِ)، عدا «اثنَيْ عشرَ».

ـ «جاءني أحدَ عشرَ رجلًا».

«أحدَ عشرَ»: اسمٌ مبنيٌّ على فتحِ الجزأينِ، في محلِّ رفعٍ، فاعلٌ.

ـ «رأيتُ ثلاثةَ عشرَ رجلًا».

«ثلاثةَ عشرَ»: اسمٌ مبنيٌّ على فتحِ الجزأينِ، في محلِّ نصبٍ، مفعولٌ به.

ـ «مرَرتُ بأربعةَ عشرَ رجلًا».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

جُمُوعُ الْقِلَّةِ أَرْبَعَةٌ: «أَفْعُلٌ»، وَ«أَفْعَالٌ»، وَ«أَفْعِلَةٌ»، وَ«فِعْلَةٌ»؛ نَحْوُ: «أَكْعُبٍ»، وَ«أَحْمَالٍ»، وَ«أَرْدِيَةٍ»، وَ«غِلْمَةٍ».

بابُ جمعِ التَّكسيرِ بابٌ طويلٌ جدًّا؛ لأنَّه أَبْنِيةٌ، لكنَّ المُصنِّفَ ـ رحمه اللهُ ـ اختصَره، فذكَر جموعَ القِلَّةِ والكثرةِ.

* جموعُ القِلَّةِ أربعةُ أوزانٍ:

[١] «أَفْعِلَةٌ»؛ مِثلُ: «أَفْئِدَةٍ»، و«أَسْقِفَةٍ».

[٢] «أَفْعَالٌ»؛ مِثلُ: «أَقْلَامٍ»، و«أَفْيَالٍ».

[٣] «أَفْعُلٌ»؛ مِثلُ: «أَفْلُسٍ»، و«أَكْلُبٍ».

[٤] «فِعْلَةٌ»؛ مِثلُ: «غِلْمَةٍ».

ومعنى القِلَّةِ: أنَّها تكونُ مِن ثلاثةٍ إلى عشرةٍ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَقَدْ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ جَمْعَانِ، وَثَلَاثَةٌ، وَأَكْثَرُ.

أي: يمكنُ أنْ يكونَ للاسمِ جمعُ قِلَّةٍ، وجمعُ كثرةٍ، ويمكنُ أنْ يكونَ له جَمْعَا كثرةٍ.

فـ: «فَلْسٌ» يُجمَع جمعَ قِلَّةٍ على «أَفْلُسٍ»، وجمعَ كثرةٍ على «فُلُوسٍ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَتَقُولُ: «جَعْفَرٌ»، وَ«جَعَافِرُ».

«جَعْفَرٌ» رُباعيٌّ بوزنِ «فَعْلَلٍ»، فيُجمَعُ على: «جَعَافِرَ» بوزنِ: «فَعَالِلَ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَتَقُولُ: «سَفَرْجَلٌ» وَ«سَفَارِيجُ».

«سَفَرْجَلٌ» اسمُ نباتٍ، يُجمَعُ على: «سَفَارِيجَ»، فتُحذَفُ اللَّامُ، ويُعوَّضُ عنها بالياءِ.

وقد تُحذَفُ الياءُ، فتقولُ: «سَفَارِجُ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَتَقُولُ: «جَفْنَةٌ»، وَ«جِفَانٌ»، وَ«جَفَنَاتٌ» بِفَتْحِ الْفَاءِ.

«جَفْنَةٌ» على وزنِ: «فَعْلَةٍ»، قد تكونُ اسمًا، وقد تكونُ وصفًا.

[١] فإذا كانت اسمًا، وجُمِعتْ جمعَ تكسيرٍ: فإنَّ وسطَها يكونُ مفتوحًا:

ـ فتقولُ في جمعِ «جَفْنَةٍ»: «جَفَنَاتٌ»(١)، بوزنِ «فَعَلاتٍ».

ـ وفي جمعِ «سَجْدَةٍ»: «سَجَدَاتٌ»، بوزنِ «فَعَلاتٍ».

[٢] وإذا كانت وصفًا؛ فتبقى ساكنةَ الوسطِ.

---

(١) يقولُ حسَّانُ:

لنـا الجَفَنـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بالضُّحَـى وأَسْـيافُنا يَقْطُـرْنَ مِـن نَجْـدةٍ دَمَـا

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَتَقُولُ: «حُجْرَةٌ»، وَ«حُجَرٌ»، وَ«حُجُرَاتٌ»، وَ«حُجَرَاتٌ»، وَ«حُجْرَاتٌ» بِضَمِّ الْجِيمِ، وَفَتْحِهَا، وَإِسْكَانِهَا.

كلُّ هذه جموعٌ. وذكَرْنا قبلَ ذلك أنَّ هذا البابَ طويلٌ جدًّا؛ لأنَّ فيه أوزانًا وخلافًا وشذوذاتٍ، وقد اختصَر المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ فأشار إشاراتٍ يسيرةً، لكنْ عليك أنْ تحفظَ أبنيةَ القِلَّةِ فقطْ، ثُمَّ ما عداها فأبنيةُ الكثرةِ.

* قولُه ـ رحمه اللهُ ـ: (بضَمِّ الجيمِ، وفتحِها، وإسكانِها)؛ أي: «حُجُراتٌ»[1]، و«حُجَراتٌ»، و«حُجْراتٌ».

---

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [سورةُ الحُجُراتِ: ٤].

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ

الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ يُعْرَبُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ؛ كَقَوْلِكَ: «هُوَ يَضْرِبُ»، وَ«لَنْ يَضْرِبَ»، وَ«لَمْ يَضْرِبْ».

---

* الفعلُ المضارعُ مُعْرَبٌ، والفعلُ الماضي وفعلُ الأمرُ مبنيَّانِ كما ذكَرْنا قبلُ.

* يُرفَعُ الفعلُ المضارعُ إذا لم يُسبَقْ بأداةِ نصبٍ، أو أداةِ جزمٍ؛ نحوُ: «يكتبُ»، و«نلعبُ»، و«أذهبُ».

* فإذا سُبِقَ بأداةِ نصبٍ؛ نُصِبَ؛ نحوُ: «لنْ يذهبَ»، و﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾(١).

* وإذا سُبِقَ بأداةِ جزمٍ؛ جُزِمَ؛ نحوُ: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾(٢).

---

(١) سورةُ طه: ٩١.

(٢) سورةُ الإخلاصِ: ٣.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَيُنْصَبُ الْمُضَارِعُ بِـ: «أَنْ»، وَ«لَنْ»، وَ«كَيْ»، وَ«إِذَنْ»؛ كَقَوْلِكَ: «أُرِيدُ أَنْ تَذْهَبَ».

هذه الأربعةُ هي الأساسُ في نصبِ الفعلِ المضارعِ:

[١] «أنْ»(١).

[٢] و«لنْ»(٢).

[٣] و«كيْ»(٣).

[٤] و«إذَنْ»(٤).

وما عداها كـ: لامِ التَّعليلِ، وفاءِ السَّببيَّةِ، و«حتَّى»؛ فليست هي النَّاصبةَ على الحقيقةِ، بلِ النَّاصبُ: «أَنْ» مُضمَرةٌ، فـ«أَنْ» أُمُّ البابِ، وأُمُّ النَّواصبِ؛ فهي الَّتي تنصبُ بعدَ لامِ التَّعليلِ، وبعدَ فاءِ السَّببيَّةِ.

---

(١) أَنْ تَقْـرَآنِ عَلَـى أَسْـمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِـنِّـي السَّـلَامَ، وَأَلَّا تُشْـعِرَا أَحَدَا

(٢) ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾ [سورةُ طه: ٩١].

(٣) ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ﴾ [سورةُ الحشرِ: ٧].

(٤) إِذَنْ واللهِ نَـرْمِـيَـهُمْ بِـحَـرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْـلَ مِـنْ قَبْلِ المَشِيبِ

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَأَدَوَاتِ الشَّـرْطِ؛ وَهِـيَ: «إِنْ»، وَ«مَـنْ»، وَ«مَـا»، وَ«أَيٌّ»، وَ«مَهْمَـا»، وَ«مَتَـى»، وَ«أَنَّـى»، وَ«أَيْـنَ»، وَ«إِذْ مَـا»، وَ«حَيْثُمَـا»، وَ«أَيَّـانَ»، وَهَـذِهِ الْأَدَوَاتُ تَجْـزِمُ فِعْلَيْـنِ، وَكُلُّهَـا أَسْـمَاءٌ إِلَّا «إِنْ»، وَفِـي «إِذْ مَـا» خِلَافٌ.

---

* أدواتُ الشَّرطِ هذه تجزمُ فعلينِ مضارعينِ؛ أحدُهما يُسمَّى فعلَ الشَّرطِ، والآخَرُ يُسمَّى جوابَ الشَّرطِ. وكلُّها أسماءٌ إلَّا «إنْ» فحرفٌ، وفي «إذْ ما» خلافٌ: هل هي حرفٌ أو اسمٌ؟

ـ قال زُهَيرُ بنُ أبي سُلْمَى:

فَـإنْ تَـكُ فـي صديـقٍ أو عَـدُوٍّ ... تُخبِّـرْكَ العيـونُ عـن القلـوبِ

ـ وقال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[1].

* وثَمَّةَ أدواتُ شرطٍ غيرُ جازمةٍ[2]؛ مِثلُ: «إذا»، و«كُلَّما»، و«لو»، و«لولا».

---

(١) سورةُ البقرةِ: ١٩٧.

(٢) أي: تَدُلُّ على معنى الشَّرطِ، لكنَّها لا تجزمُ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: «لَتَضْرِبْنَانِّ».

«لَتَضْرِبْنَانِّ» أصلُها: «لَتَضْرِبَنْ» بنونِ النِّسوةِ، ثُمَّ دخَلتْ نونُ التَّوكيدِ، فاجتمَعتْ ثلاثُ نوناتٍ أيضًا، فأرادوا الفصلَ بينَ نونَيِ التَّوكيدِ ونونِ النِّسوةِ بوضعِ ألفٍ بينَهما، فصارت الكلمةُ: «لَتَضْرِبْنَانِّ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَفِي الْمُؤَنَّثِ: «لَتَضْرِبِنْ».

أصلُها: «لَتَضْرِبِينْ»، فاجتمَع ساكنانِ، فحُذِفَتِ الياءُ.

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ النَّسَبِ

إِذَا نَسَبْتَ اسْمًا إِلَى اسْمٍ؛ فَزِدْ فِي آخِرِهِ يَاءً مُشَدَّدَةً؛ كَقَوْلِكَ فِي «زَيْدٍ»: «زَيْدِيٌّ»، وَفِي «مُحَمَّدٍ»: «مُحَمَّدِيٌّ».

ياءُ النَّسبِ: ياءٌ تَدُلُّ على النِّسبةِ إلى هذا الاسمِ؛ نحوُ قولِك في «كُوَيْتٍ»: «كُوَيْتِيٌّ»، وفي «أَسَدٍ»: «أَسَدِيٌّ»، وفي «زَيْدٍ»: «زَيْدِيٌّ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَفِي «حُبْلَى»: «حُبْلِيٌّ»، وَ«حُبْلَوِيٌّ»، وَ«حُبْلَاوِيٌّ».

«حُبلَى» رُباعيَّةٌ، والأصلُ في الرُّباعيِّ إذا أُضِيفَ إليه النَّسبُ أنْ تُحذَفَ الياءُ، فتقولَ مثلًا: «حُبْلِيٌّ». لكنْ «حُبْلَى» بالذَّاتِ لك أنْ تقولَ: «حُبْليٌّ»، و«حُبْلَاويٌّ»، و«حُبْلَويٌّ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَتَقُولُ فِي «حَنِيفَةَ»: «حَنَفِيٌّ»، وَفِي «جُهَيْنَةَ»: «جُهَنِيٌّ».

«فَعِيلَةٌ» عندَ النَّسبِ تُحذَفُ ياؤُها؛ فتقولُ في «حَنِيفَةَ»: «حَنَفِيٌّ»، لا: «حَنِيفِيٌّ»، وتقولُ في «جُهَيْنَةَ»: «جُهَنِيٌّ».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

بَابُ التَّصْغِيرِ

إِذَا صَغَّرْتَ الِاسْمَ؛ فَضُمَّ أَوَّلَهُ، وَزِدْ بَعْدَ ثَانِيهِ يَاءً سَاكِنَةً؛ كَقَوْلِكَ فِي «كَعْبٍ»: «كُعَيْبٌ»، وَفِي «رَجُلٍ»: «رُجَيْلٌ»، وَفِي «دِرْهَمٍ»: «دُرَيْهِمٌ»، وَفِي «دِينَارٍ»: «دُنَيْنِيرٌ».

وَتَقُولُ فِي «جَبَلِيٍّ»: «جُبَيْلِيٌّ»، وَفِي «حَمْرَاءَ»: «حُمَيْرَاءُ»، وَفِي «طَلْحَةَ»: «طُلَيْحَةُ».

للتَّصغيرِ ثلاثةُ أوزانٍ: «فُعَيْلٌ»، و«فُعَيْعِلٌ»، و«فُعَيْعِيلٌ».

[١] «فُعَيْلٌ» للثُّلاثيِّ؛ نحوُ: «حَمَدٍ» و«حُمَيْدٍ»، و«جَبَلٍ» و«جُبَيْلٍ».

[٢] «فُعَيْعِلٌ» للرُّباعيِّ؛ نحوُ: «سَامِرٍ» و«سُوَيْمِرٍ»، و«خَالِدٍ» و«خُوَيْلِدٍ»، و«عَامِرٍ» و«عُوَيْمِرٍ».

[٣] «فُعَيْعِيلٌ» للأكثرِ مِن ذلك؛ نحوُ: «فُحَيْحِيلٍ»، وأصلُها: «فَحَاحِلُ».

* وعندَ تصغيرِ الاسمِ، ينبغي مراعاةُ الآتي:

ـ إذا كان فيه محذوفٌ؛ يُرَدُّ إليه.

ـ وإذا كان فيه ألفٌ؛ تُرَدُّ إلى أصلِها؛ مِثْلُ: «خالدٍ» تُرَدُّ الألفُ إلى أصلِها وهو الواوُ، فيكونُ تصغيرُه: «خُوَيْلِدًا».

قال المُصنِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ:

وَتَسْتَفْهِمُ بِأَسْمَاءٍ وَظُرُوفٍ.

ـ فَالْأَسْمَاءُ: «مَنْ»، وَ«مَا»، وَ«أَيٌّ».

ـ وَالظُّرُوفُ: «أَيْنَ»، وَ«أَنَّى»، وَ«مَتَى».

أسماءُ الاستفهامِ:

[١] «ما»: وتُستعمَلُ في الغالبِ لغيرِ العاقلِ(١).

[٢] «مَن»: وتُستعمَلُ للعاقلِ(٢)، وقد تُستبدَلُ لغرضٍ بلاغيٍّ.

[٣] أيٌّ.

والبقيَّةُ ظروفٌ، ويُسمُّونها أسماءَ استفهامٍ، لكنْ فيها معنى الظَّرفِ.

فـ«أينَ» لا تنقطعُ عن الظَّرفِ أبدًا، سواءٌ حسبتَها ظرفًا أو اسمَ استفهامٍ.

ويُعرِبُها بعضُهم فيقولُ: «أينَ»: اسمُ استفهامٍ في محلِّ نصبٍ ظرفٌ. ولا يُعرِبُها مثلًا خبرًا. وفيها خلافٌ بينَ النُّحاةِ.

---

(١) يا أُمِّي ما لونُ السَّماءِ، وما الضِّياءُ، وما القمَرْ؟

(٢) ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورةُ النَّملِ: ٦٥].

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة